الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

Université de M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département :Sciences de économique

العنوان

أثر البرامج التنموية (2001 ـ 2014) على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية ونقود

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

ـ وحشي منال **ـ أ . بوخرص عبد الحفيظ**

أعضاء اللجنة:

- **أ . بوخرص عبد الحفيظ.....مشرفا.**
- **أ . بن محاد سمير.....رئيسا.**
- **أ . غادري حورية.....مناقشا.**

السنة الجامعية: 2015/2014.

شكر وتقدير

أحمد الله الذي وفقني لما توصلت إليه وأشكره على نعمه التي لا تحصى ولا تعد، ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف بوخرص عبد الحفيظ الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته ومساعداته طوال فترة إعداد البحث، كما لا أنسى الأستاذ سعودي عبد الصمد الذي لم يقصر بدوره في تقديم النصح والإرشاد، كما أتوجه بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء اللجنة لقبول مناقشتهم موضوع المذكرة، وأعرب لهم عن تقبلي لكل ملاحظاتهم وآرائهم بصدر رحب، وأعتبرها مصابيح وهاجة أهتدي بها في طريق العلم والمعرفة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد.

وفي الأخير أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل من تعلمت على يده ماضيا ومن يعلمني حاضرا ومن سأتعلم في حضرته مستقبلا.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة.....أ ـ ث

الفصل الأول: السياسة الاقتصادية

تمهيد.....06

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية.....07

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية.....07

المطلب الأول: مضمون السياسة الاقتصادية.....08

المطلب الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية.....09

المبحث الثاني: أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية.....11

المطلب الأول: أهداف السياسة الاقتصادية.....11

المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية.....18

المطلب الثالث: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية.....20

المبحث الثالث: مفهوم وأهداف والشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وفعاليتها.....22

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي.....22

المطلب الثاني: أهداف ووسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي.....23

المطلب الثالث: الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وفعاليتها....25

خلاصة الفصل.....27

الفصل الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد.....29

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....30

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....30

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....40

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....41

المبحث الثاني: أهمية ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....44

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....44

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....45

المطلب الثالث: آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....50

المبحث الثالث: العوائق والحلول المقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....52

المطلب الأول: العوائق المختلفة التي تحول دون ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....52

المطلب الثاني: الحلول المتخذة والمقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....56

المطلب الثالث: بعض الحلول المقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....61

خلاصة الفصل.....63

الفصل الثالث: البرامج التنموية وأثرها على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001 ـ 2014)

تمهيد.....65

المبحث الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي وأثره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001 ـ 2004).....66

المطلب الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 66

المطلب الثاني: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي.....68

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....70

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو وأثره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2005 ـ 2009).....74

المطلب الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.....74

المطلب الثاني: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو.....75

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....76

المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي وأثره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....81

المطلب الأول: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي.....81

المطلب الثاني: نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي.....82

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....83

خلاصة الفصل.....87

الخاتمة العامة.....88

قائمة المراجع.....90

الملخص

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـــــــوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية	10
02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي في الجزائر المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001	40
03	برنامج الإنعاش الاقتصادي والتصريحات المالية حسب النشاط	67
04	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)	68
05	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001 - 2004)	70
06	عدد مناصب الشغل خلال (2001 - 2004)	71
07	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2001 - 2004)	72
08	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2001 - 2004)	73
09	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009)	75
10	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2005 - 2009)	77
11	تطور مناصب العمل خلال الفترة (2005 - 2009)	78
12	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2005 - 2009)	79
13	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2005 - 2009)	80
14	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010 - 2014)	83
15	تطور عدد مناصب العمل (2010 - 2014)	84
16	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2010 - 2014)	85
17	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2010 - 2013)	86

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	11

مقدمة العامة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة لدى كل الدول باعتبارها من الوسائل الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية بفضل الإمكانيات التي تمتلكها هذه المؤسسات لتحقيق النمو والتنمية.

لذلك تحظى هذه المؤسسات بمكانة محورية في حركية النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة.

لقد أدركت الجزائر أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية مثل: البطالة، رفع حجم الصادرات، زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وتجلى ذلك من خلال تطبيق البرامج التنموية وتجسيد سياسات تعمل على تأقلم وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

واستنادا لما سبق نستهل بحثنا بطرح الإشكالية التالية:

أولا: إشكالية الدراسة: ما هي انعكاسات البرامج التنموية (2001 . 2014) على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

بالإضافة إلى الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بسياسة الإنعاش الاقتصادي؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل أثرت البرامج التنموية على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة، يقوم بحثنا هذا على عدة فرضيات، وهي:

- تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية، وبالتالي هي سياسة ظرفية؛
- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمكانة هامة في النشاط الاقتصادي؛

- لبرامج الإنعاش الاقتصادي أثرا إيجابيا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الشعور بأهمية الموضوع الذي أسال الكثير من حبر أقلام المفكرين الاقتصاديين والساسة حول تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت في أدبيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أحد الاستراتيجيات الهامة. كما أن الدولة الجزائرية تبنت مجموعة من البرامج التنموية تهدف من خلالها لإنعاش النمو في جميع المجالات وتحقيق التنمية.

رابعا: أهداف الدراسة: يهدف بحثنا إلى تحقيق عدة أهداف، وهي:

- محاولة إيجاد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز أهم الخصائص التي تجعل منها إحدى أهم الاستراتيجيات التنموية الفعالة؛
- اقتراح بعض الحلول لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- معرفة مدى تأثير البرامج التنموية على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

خامسا: حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة في بعدها المكاني على دراسة الاقتصاد الجزائري، أما البعد الزماني فقد تم تناول المخططات التنموية الثلاثة: برنامج النمو الاقتصادي من 2001 ـ 2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 ـ 2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 ـ 2014.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع؛
- الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة؛
- لكون هذا الموضوع يقع في قلب التخصص بحيث ندرس من خلاله أثر البرامج التنموية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

سابعا: منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البيانات والإحصائيات.

ثامنا: الدراسات السابقة:

1. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، 2004، جاءت أهداف الدراسة في محاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع، اعتمادا على ما قدمته بعض المنظمات الدولية، وتجارب بعض الدول في هذا المجال، ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل المؤسسات قطاعا قائما بذاته.
2. أوبختي نصيرة، "تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول في اقتصاد السوق ـ دراسة حالة قطاع النسيج بولاية تلمسان ـ "، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، 2013-2014، تعرض هذا البحث إلى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة في ظل ضغوطات السوق وما تحويه من منافسة، بالتركيز على الدول النامية.
3. شعيب آتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجستير، 2008، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الشراكة على الدول العربية التي وقعت عليها، وذلك من خلال بعض التجارب السبّاقة، كتجربة تونس، المغرب ومصر، التي بدأت بالفعل بتنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقيات، قصد الاستفادة منها في تجربة الجزائر.

تاسعا: خطة وهيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات، تضمن بحثنا هذا على ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة عامة وتتبعها خاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما عن الموضوع المدروس، متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها من خلال المقترحات.

يتناول الفصل الأول السياسة الاقتصادية الذي ينقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول ماهية السياسة الاقتصادية ومفهومها وأنواعها أما فيما يخص المبحث الثاني فهو أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية، أما المبحث الثالث فسنتطرق فيه إلى مفهوم وأهداف والشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش.

وفي الفصل الثاني مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الذي ينقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المبحث الثاني فيتناول أهداف ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمبحث الثالث فهو العوائق والحلول المقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثالث والأخير، ندرس فيه البرامج التنموية وأثرها على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001 ـ 2014) من خلال ثلاث مباحث أساسية، المبحث الأول برنامج الإنعاش الاقتصادي وأثره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001 ـ 2004)، أما المبحث الثاني فتناول البرنامج التكميلي لدعم النمو وأثره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2005 ـ 2009)، والمبحث الثالث برنامج توطيد النمو الاقتصادي وأثره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010 ـ 2014).

الفصل الأول

السياسة الاقتصادية

تمهيد:

يفرق الاقتصاديون بين السياسات الاقتصادية الظرفية التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي وفقا للظرف الاقتصادي في الأجل القصير(حالات الركود أو التضخم أو البطالة) وبين السياسات الاقتصادية الهيكلية التي تعمل على تغيير طريقة سير الاقتصاد كله بالتأثير على البنية الاقتصادية في الأجل المتوسط والطويل.

بناءً على تشخيص الوضعية الحالية من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية (معدل نمو الناتج الداخلي، معدل البطالة، معدل التضخم) تعمل السلطات العمومية على تحديد الأولويات الاقتصادية للحكومة. وبناءً على هذه الأولويات يتم إعداد السياسة الاقتصادية الكلية التي ترمي إلى تحقيق أحد الأهداف الرئيسية الغالبة: تحقيق النمو الاقتصادي، مكافحة التضخم، مكافحة البطالة، ... إلخ.

من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث سنحاول التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: مفهوم وأدوات والشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش.

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية:

تستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدرا لساسة يسوس، و تطلق بإطلاقات كثيرة و معناها في جميع إطلاقاتها يدور حول تدبير الشيء و التصرف فيه بما يصلحه، كما يقصد بها تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب عليه الإحسان، و يقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم، كما عرفت أيضا بأنها مبادئ و قواعد إدارة المجتمع كالسياسة الاقتصادية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية[1].

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية[2]:

يمكن تعريف السياسة الاقتصادية بعدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

أولا: تعرَف السياسة الاقتصادية على أنها " مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية : نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية".

ثانيا: السياسة الاقتصادية هي "مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية".

ثالثا: "تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم و هادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع و الخدمات و تكوين رأس المال".

---

[1]. دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي . حالة الجزائر: 1990 ـ 2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ، 2005، ص42.

[2]. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص29.

رابعا: يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة" كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[1] .

خامسا: كما يعرفها البعض بأنها" مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية الأخرى"، والسياسة الاقتصادية "عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما،والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة"[2].

المطلب الثاني: مضمون السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا من مظاهر السياسة العامة و تتضمن:

أـ **تحديد الأهداف:** و التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، إلا أن العادة جرت أن يكون للسياسة الاقتصادية أهداف، مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية، استقرار الأسعار ...الخ.

ب ـ **وضع تدرج بين الأهداف:** ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، و لكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل و التشغيل .

ج ـ **تحليل الارتباطات بين الأهداف:** عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات، مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية، أخذا بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية .

د ـ **اختيار الوسائل:** التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف. و ترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد .

---

[1] - دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص43.

[2] - نفس المرجع، ص44.

وهناك العديد من المجالات أين يمكن تطبيق السياسات الاقتصادية : فمثلا يتم الحديث عن سياسة التهيئة العمرانية، سياسة البحث، سياسة الانتشار الصناعي، سياسة المحافظة على البيئة، السياسة الزراعية، سياسة الأسعار[1].

المطلب الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين أنواع السياسة الاقتصادية تبعا للآثار المتوقعة ما إذا كانت في المدى القصير أو في المدى الطويل. وعليه نميز بين:

- السياسة الاقتصادية الظرفية: و تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية و المالية القصيرة الأجل (توازن سوق العمل، توازن سوق السلع و الخدمات، التوازن الخارجي)، أي هي ما يتعلق بالسياسة الميزانية و السياسة النقدية .
- السياسة الاقتصادية الهيكلية: و تهدف إلى تغيير هيكل و بنية الاقتصاد على الأجل الطويل تماشيا مع التطورات الاقتصادية، أي أنها ترتبط بالسياسة الصناعية و السياسة الاجتماعية .

ورغم هذا التمايز إلا أنه يمكن للسياسة القصيرة الأجل أن تستمر طويلا و تؤدي إلى تغيير في بنية الاقتصاد، و تباين آجال وضع السياسة الاقتصادية يمكننا تمييزه على مستويين داخلي و خارجي، حيث أن التأخر الداخلي يحدد بالزمن الفاصل بين وقوع الصدمة و تدابير السياسة الاقتصادية المعتمدة للتأثير على الصدمة.أما أجل التأخر الخارجي، فهو الزمن الذي يمتد بين اللحظة التي يتم فيها اتخاذ تدابير السياسة الاقتصادية و اللحظة التي يظهر فيها الأثر الفعلي على الاقتصاد.

و يفسر هذان الأجلان أن آثار السياسة الاقتصادية لا يمكن قياسها و تقديرها دائما بشكل صحيح و جيد[2]. و الجدول التالي يوضح ذلك:

[1] . عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 31.

[2] . عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 203.

الجدول(01): المقارنة بين السياسة الاقتصادية الظرفية و السياسة الاقتصادية الهيكلية.

	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

المصدر: عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص204.

وتشمل السياسة الاقتصادية الظرفية سياسة الاستقرار و سياسة الإنعاش، و يهدف اختيار السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد المحلي مع تغيرات البيئة الدولية، و يكون تدخل الدولة من خلال تأطير ميكانيزمات السوق، و دعم البحث و التنمية، و تحسين مناخ الاستثمار.

المبحث الثاني : أهداف و أدوات السياسة الاقتصادية

تقوم السياسة الاقتصادية على أساس التوقعات، ولها عدة أهداف وأدوات تقوم من خلالها على تحقيق الرفاهية العامة

المطلب الأول: أهداف السياسة الاقتصادية:

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة، و غايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه تقليديا جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور [1] KALDOR

الشكل رقم (01): المربع السحري للسياسة الاقتصادية

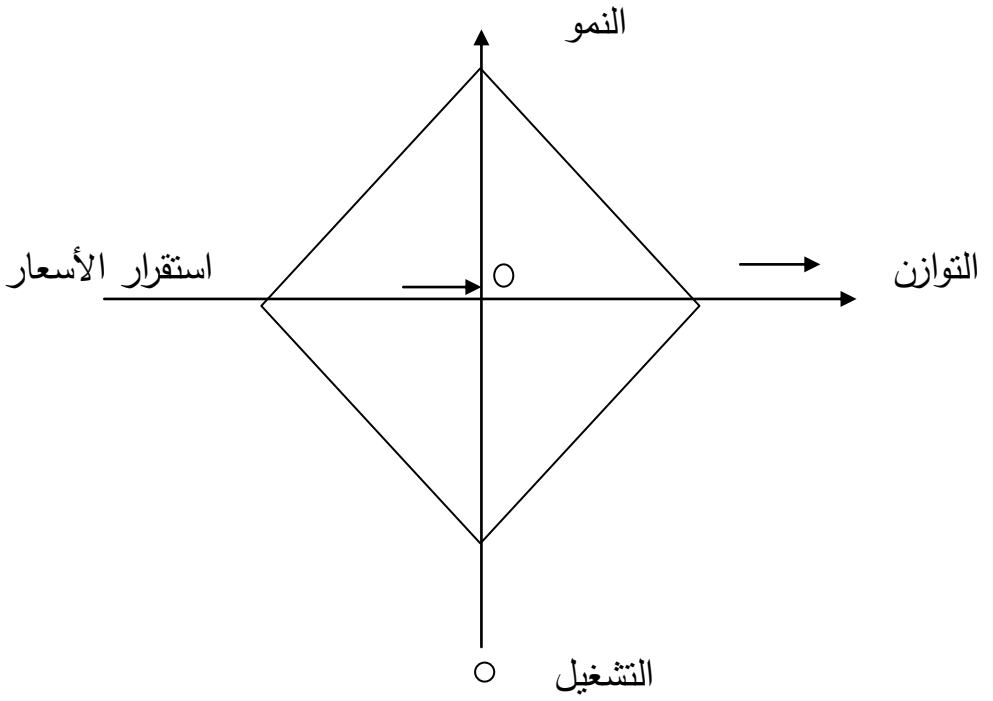

المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص34.

[1] . عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص33.

1. زيادة النمو الاقتصادي:

و هو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة...وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو. إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج.

كما أن المحاسبة الوطنية لا يمكنها حاليا إدراج التكاليف الفعلية للحصول على المنتجات مثل تكاليف التلوث، تدهور البيئة، الآثار الخارجية[1].

كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكلة الاقتصاد الموازي الذي يتكون من الأنشطة غير المصرح بها و أحيانا غير شرعية. و يعتبر حجم القطاع الموازي هاما في بعض الاقتصاديات إذ يصل فيها إلى 20% من الناتج المحلي الخام.

إلا أنه بالرغم من هذه المشاكل، يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي.

ذلك أن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية.

يعبر محاسبيا عن الناتج المحلي الخام بالعلاقة التالية:

الناتج المحلي الخام =مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية .

أو

الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات ـ مجموع الواردات .

يتم التمييز في العادة بين الناتج المحلي الخام الاسمي و الناتج المحلي الخام الحقيقي. ذلك أن الناتج المحلي الخام الاسمي يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، و من هنا فإن

[1] . عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص34

بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغير الأسعار لا الكميات. ومن أجل إزالة أثر السعر نلجأ إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغير في الكميات و هذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار[1].

و بالتالي فإن حساب معدل النمو يتم انطلاق من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

2. تحقيق التشغيل الكامل:

يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع و التي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي. إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها طبعا العمل.

و لتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:

إجمالي السكان: و يضم فئتين من السكان: النشطين و غير النشطين.

و ينقسم السكان النشطون إلى عاملين و عاطلين.

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل "كل من هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى "

و منه فإن:

معدل البطالة = عدد العاطلين / مجموع السكان النشطين

3 . تحقيق التوازن الخارجي:

وهو توازن ميزان المدفوعات. إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصادات. ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات، الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها،وإلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة و

[1] . عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 35 . 36.

تنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.

ويعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة أي أن الرصيد الكلي يساوي صفرا.

يتكون ميزان المدفوعات من:

- **الميزان التجاري:** الذي هو الفرق بين صادرات و واردات السلع. وتحليله مفيد من الناحية العملية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب الجاري.لأن إدارة الجمارك بإمكانها تقديم بيانات بخصوص تجارة السلع قبل توفير البيانات عن التجارة في الخدمات بمدة طويلة، لأنها تستغرق وقتا أطول في جمع ها.
- **ميزان الحساب الجاري:** و هو الفرق بين القيود الدائنة و المدينة للسلع و الخدمات و الدخل و التحويلات، ويقيس التغيير في صافي وضع الأصول الأجنبية لاقتصاد ما. ولا يشير عجز الحساب الجاري بالضرورة إلى الحاجة إلى تصحيح السياسة العامة، لأن الاختلال قد يكون مؤقتا نتيجة انخفاض أسعار الصادرات[1].

أما استمرار هذا العجز فيتطلب القيام بإجراء تصحيحات في السياسات، لأن البلد لا يستطيع مواصلة تمويل العجز إلى ما لا نهاية عن طريق الاقتراض من الخارج أو السحب من الاحتياطات الدولية.

- **الحساب الرأسمالي والمالي:** من الضروري أن يتم تمويل عجز الحساب الجاري عن طريق زيادة الخصوم الأجنبية أو انخفاض الأصول الأجنبية: و تشكل هذه التدفقات المالية الحساب الرأسمالي المالي لميزان المدفوعات. حيث يسجل صافي الاقتراض الأجنبي و التحويلات الرأسمالية لاقتصاد ما. أما التحويلات المالية غير النقدية

[1] . عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 40 . 41 .

المكونة للحساب فهي حاصل مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر و صافي الاقتراض الأجنبي[1].

يؤشر الوضع العام لميزان المدفوعات على مدى ضعف أو قوة الاقتصاد القومي. ويعكس في ذات الوقت درجة تنافسية الاقتصاد من خلال زيادة حصة سوق منتجات البلد. و لا تعود هذه التنافسية إلى عامل واحد كتكلفة عوامل الإنتاج أو سعر المنتجات، وإنما بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى مثل أصالة المنتجات، وجودتها، و أساليب التسيير المعتمدة، والتحكم في تقنيات التسويق الدولي ...الخ.

4 . التحكم في التضخم:

وهذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية. كما أن تضخما زاحفا إذا لم يتحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح. فضلا عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية.و يعتبر التحكم في التضخم أولوية لدى الكثيرين حتى إن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل.

يتم قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات أهمها[2]:

ـ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: و يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود و التي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين. و يهتم في العادة بأسعار السلع و الخدمات المستهلكة من قبل العائلات، أي بأسعار التجزئة. و بالتالي لا يتم الأخذ بعين الاعتبار أسعار الجملة، الأسعار لدى الإنتاج و أسعار الأصول الثابتة و المالية.

[1] . عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 42.

[2] . نفس المرجع، ص46.

وحيث أن المنتجات لا تستهلك بنفس الكيفية، فيؤخذ بعين الاعتبار حصة كل منها في الاستهلاك المتوسط للسكان بواسطة معاملات للترجيح.

ـ الرقم القياسي الضمني: و يتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة.

حيث يتضمن هذا المؤشر أسعار جميع السلع و الخدمات المتاحة في الاقتصاد. سواء كانت استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية. كما يضم جميع أنواع الأسعار جملة و تجزئة على السواء. ويعبر عنه أحيانا بالمكمش.

و رغم أهميته فإنه يطرح مشاكل تتعلق بكون معظم الدول لا تقوم أو بالأحرى لا تستطيع حسابه إلا سنويا و في أفضل الحالات ثلاثيا. وبالتالي لا يكون متاحا إلا بتأخر يتمثل في عدة أشهر كما يطرح مشكلة إدراج أسعار الخدمات المقدمة من قبل الإدارة حيث تقيم جزافيا. كما أنه يعكس بشكل سيئ ارتفاع أسعار النفقات الداخلية، في حالة تدهور شروط التبادل.

. معامل الاستقرار النقدي: و ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم. نتيجة الاختلال بين الإنفاق النقدي و التدفق الحقيقي للسلع و الخدمات[1].

ـ معيار فائض الطلب: و ينطلق هذا المعيار من الأطروحات الكينزية بخصوص الطلب الفعلي و تحديد المستوى العام للأسعار، ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات تنتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي. مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي.

[1] . عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 46 . 47.

ـ **معيار الإفراط النقدي:** والمعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كمية النقود، فإذا ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم.

و نميز في العادة بين:

- **التضخم بالطلب:** و الذي يحدث نتيجة الارتفاع في النفقات الخاصة (للعائلات والمؤسسات) الممول عن طريق القروض أو استخدام الأصول المالية، أو الارتفاع في الطلب الخارجي. ولا يكون هناك تضخم إذا كان عرض السلع و الخدمات كافيا لتغطية هذا الطلب. إلا أن عجز العرض يمكن أن يحدث نتيجة عدة عوامل:

أ . عدم وجود قدرات إنتاجية غير مستغلة.

ب . عجز في المخزونات.

ج . الندرة الناتجة عن عوامل عرضية(حوادث).

د . عدم إمكانية اللجوء إلى الاستيراد، لعدم توفر العملة الصعبة لتمويلها.

- **التضخم بالتكاليف:** و هو التضخم الناجم عن ارتفاع الأسعار الذي يتسبب فيه ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج (مواد أولية، أجور، هوامش...الخ). دون أن يكون هناك في البداية فائض في الطلب[1].

يتضح مما سبق أنه تسعى الدول و من خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع و الخدمات، و خاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة، و تحقيق النمو الاقتصادي و زيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة، هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على

[1] . عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 49 . 50.

مستوى معيشة المجتمع، و إلى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها و العمل على تقليل حجم الواردات[1].

المطلب الثاني: أقسام السياسة الاقتصادية:

يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى المجموعات التالية:

- السياسة النقدية.
- السياسة المالية.
- نشاط الأعمال العام.
- التدخل المباشر من خلال الامتيازات و القيود والأوامر والتراخيص.

للإشارة فإن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة و هي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين السياسة المالية و السياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي، مثل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك و الادخار والصادرات والواردات والصرف الأجنبي والأجور.

مما سبق يتضح أن السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة المالية و السياسة النقدية بالإضافة إلى السياسة التجارية التي هي جزء منها و تختص بأمور الصادرات و الواردات و الإعانات و الصرف الأجنبي.

1 . السياسة المالية و السياسة النقدية:

من حيث تأثير كل من السياسة النقدية و المالية على الاقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل، و لهذا تراهم يهمشون

[1] . دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 44.

السياسة المالية، و حسب اعتقادهم أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري و كافي من أجل نمو الدخل[1].

في حين أن الكنزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي و أنها لا تقل على السياسة النقدية في ذلك، و مهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة المالية و النقدية يعتبر أمرا ضروريا و ذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي و تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج و الأسعار و العمالة و ميزان المدفوعات، و لكن يجب التنويه على أن المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية و النقدية متلازمتين توسعا و انكماشية أو العكس.

2 . السياسة التجارية:

تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقا.

مما سبق يتضح أن السياسة التجارية كأي سياسة عموما لها بعدان:

الأول يتمثل في الأهداف التي تعمل الساسة على تحقيقها، في حين الثاني يتجسد في الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق تلك الأهداف.

هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي و حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية و أخيرا الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني. وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات و التي تتمثل في كل الوسائل المباشرة مثل: الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة و الدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد،الرسوم الجمركية[2].

[1] . دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص ص45 . 46.

[2] . نفس المرجع، ص 47.

المطلب الثالث :أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية:

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، و هذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي:

. تحديد الهدف: قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته و تحليله لغرض معرفة الأسباب و عندئذ تكون قد حددت المشكلة و بعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.

ـ تحديد البدائل: بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة و عند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، المثال السابق، فإن راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل:

- فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض.
- خفض الإنفاق الحكومة.

كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض العروض النقدي.

ـ تحليل البدائل: عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما، ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام؟ وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي؟ وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلا أن يختار الحل المناسب.

كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة

أو يبحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية و عندئذ يكون في الخطوة الأخيرة و المتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة[1].

[1] . دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 45.

المبحث الثالث : مفهوم و أهداف و الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش و فعاليتها.

سياسة الإنعاش هي سياسة توسعية تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة.

المطلب الأول : مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي

من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي و تحريك اقتصادي ما في حالة ركود. و تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، و تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، و غالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، و بالتالي دعم النمو و امتصاص البطالة. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن "سياسة جانب العرض" التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة الإنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي[1].

[1]. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد10/2012، ص148.

المطلب الثاني :أهداف و وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي

1ـ أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي: وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي :

. تنشيط الطلب الكلي.

ـ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.

ـ تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة[1].

2ـ وسائل سياسة الإنعاش: للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي، أو الاثنين معا.

تطبق **سياسة الإنعاش بواسطة الطلب** عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية[2]:

ـ التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة،....)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، و غيرها من أنواع التحويلات و التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيزا للطلب. وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما

[1]. نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 ـ 2010، أبحاث اقتصادية و إدارية ـ العدد الثاني عشر، جامعة الشلف ـ الجزائر، ديسمبر2012، ص252.

[2]. محمد مسعي، مرجع سابق ، ص148.

تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية،مثلا،التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).

ـ الإنفاق العمومي الكلي(الاستهلاكي و الاستثماري)الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

ـ مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لا سيما في مجال البنى التحتية)كحل مؤقت لمشكلة البطالة،إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.

ـ تخفيض الضرائب التي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد،ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد إنعاشه.

أما فيما يخص **سياسة الإنعاش بواسطة العرض**(التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية)،فإن تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين،هما[1]:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة،مما يشجع على الاستثمار الخاص.
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها،مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات،أو برامج التكوين المهني والجامعي،وبرامج البحث والتكنولوجيات الجديدة،الخ؛حيث إن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى "توفيرات خارجية " هامة لصالح المؤسسات.

ويمكن التعبير عن كلتي السياستين المذكورتين بسياستي الطلب والعرض الميزانيتين .

ويعتقد البعض أن سياسة الميزانية (السياسة المالية)، بصفة عامة، تعد أكثر فعالية في البلدان النامية، مقارنة بوسائل السياسة الاقتصادية الأخرى ، ولا سيما السياسة النقدية. ذلك

[1] . محمد مسعي، مرجع سابق، ص149.

أن عدم وجود سوق رساميل (رؤوس أموال) حقيقية في هذه البلدان يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، في حين أن اتصال أدوات سياسة الميزانية بأمور الحياة اليومية للشعوب النامية يجعل منها أكثر تأثيرا في مستوى الإنفاق (العام و الخاص) والاستثمار، وبالتالي في تحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

فتغيير معدل ضريبة ما،مثلا،يكون له تأثير سريع وواضح على الميول الاستهلاكية للمجتمع،في حين أن هذا التأثير لا يبدو كذلك في حالة تغيير سعر الفائدة (في إطار السياسة النقدية).

المطلب الثالث: الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها:

بالنسبة للكنزيين، ولكي تكون سياسة الإنعاش فعالة،لا بد من توفر بعض الشروط العامة والأساسية،لا سيما ما يلي:

ـ يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها،خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة،أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب[1].

ـ أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب(الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية،حيث أن أثر سياسة الإنعاش(على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا.

. أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري.

. يجب أن لا تنزع المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة(لتلبية الطلب الإضافي).

[1] . جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة "، جامعة سطيف 1، يومي 29 /30 مارس 2013، ص06.

ويمكن اختصار كل ذلك بالقول إن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي، بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن، والذي يعني الاستعمال الكامل بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما، أو ما يسمى بفجوة أوكنOkun.

لكن بعيدا عن الجدل القائم على المستوى النظري بين التيارات الكينزية والتيارات النيوكلاسيكية أو النيوليبيرالية بشأن مدى فعالية سياسة الميزانية بصفة عامة وسياسة الإنعاش بصفة خاصة، أو حول مدى فعالية السياسة النقدية كبديل لسياسة الميزانية، فإن النقاش الدائر حاليا، على المستوى السياسي خاصة بالنسبة للحكومات، يتعلق أساسا بمسألة تمويل سياسة الإنعاش، أي بعجز الميزانية الناتج عن تطبيق هذه السياسة، ومستواه، وتداعياته الحاضرة و المستقبلية.وعليه، فإن الإشكال المطروح الآن على المستوى العملي لا يتعلق فقط بالتساؤل حول مدى فعالية سياسة الإنعاش، وإنما أيضا حول القدرة على مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة، أي الدين العمومي المتراكم وآثاره على النشاط الاقتصادي وعلى المالية العمومية، وحتى على مستقبل الأجيال القادمة.

وهناك العديد من الدراسات(المتعلقة أساسا بالبلدان المصنعة) التي تبين أن استعمال سياسة ميزانياتية توسعية لا تسمح دائما بإخراج الاقتصاد من الركود، خاصة إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة، إذ أن الزيادة في عجز الميزانية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض والاستهلاك الخاصين، وهو ما يلغي أثر الزيادة في النفقات العمومية(أو تخفيض الضرائب) على الطلب الإجمالي.

وبالمقابل، فإن تخفيض عجز الميزانية من شأنه أن يسرع النمو إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة بصفة كبيرة[1].

[1]. محمد مسعي، مرجع سابق، ص150.

خلاصة:

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي سياسة ظرفية والتي هي من أهم أنواع السياسة الاقتصادية.

كخلاصة لما سبق عرضه في هذا الفصل يمكن القول أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة قرارات تتخذها الدولة في مجال اقتصادي معين لبلوغ أهداف اقتصادية هامة عبر عدد من الأدوات والوسائل.

الفصل الثاني

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

إن الأهمية البالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي العالي جعلتها تستقطب اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، الذين أجمعوا على حيوية القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية. إلا أن محاولة تحديد مفهوم وتعريف جامع لهذا القطاع، قد أوقع نوعا من الاختلاف لدى هؤلاء المفكرين الاقتصاديين الذين قاموا بإعطاء مفهوم أو تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد معالم هذا التعريف، وعلى الرغم من توافق أساسي في الآراء بين الباحثين الإنمائيين ومقرري السياسات بشأن ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية، مما ترتب عنه معلومات كبيرة أمام المهتمين بهذا القطاع بشأن السياسة التي يتعين اختبارها من أجل مواصلة النهوض وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنحاول من خلال الفصل الثاني الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث أساسية التطرق إلى :

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: أهداف و مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثالث: العوائق و الحلول المقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وخصائصها وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ حيزا كبيرا وهاما في الاقتصاد الوطني والعالمي، فهي تمثل دعامة هامة من دعائم الاقتصاد الوطني، لذلك فالاتفاق على تعريف موحد يعتبر صعب نوعا ما.

أولا: صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرجع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا اختلاف المكان ومجال النشاط فالاقتصاد الأمريكي أو الياباني يختلف تماما عن الاقتصاد الجزائري أو السوري أو أي بلد نامي آخر من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات[1].

ويمكن رد صعوبات التعريف الموحد لهذا القطاع إجمالا إلى ثلاثة عوامل أساسية وهي :

- ❖ عوامل اقتصادية
- ❖ عوامل تقنية

[1] . رابح خوني و رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر،2008، ص16.

❖ عوامل سياسية

1.**عوامل اقتصادية** : وتضم ما يلي :

▪ **اختلاف مستويات النمو** : ويتمثل في التطور المتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو ، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في و. م . أ ، ألمانيا ،أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو روسيا أو السنغال مثلا ، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى ، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي[1].

▪ **تنوع الأنشطة الاقتصادية** : إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات، فالمؤسسات الصناعية تختلف عن المؤسسات التي تعمل في قطاع التجارة التي تختلف بدورها عن المؤسسات التابعة لقطاع الخدمات ، وكذلك نجد اختلاف تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف الحاجة إلى عوامل الإنتاج الخاصة برأس المال والعمالة، فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى رأس مال أكبر ويد عاملة مؤهلة وهذا الأمر يختلف عن المؤسسات التجارية[2].

▪ **اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:** يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه ، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة الجملة، وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية ، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستراتيجية ، الغذائية ، التحويلية ، الكيميائية ، التعددية ....الخ ، وتختلف كل مؤسسة

[1] . رابح خوني و رقية حساني، مرجع سابق، ص16.

[2] . أحمد حجاوي، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011، ص 6 .

حسب النشاط التنمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار ، فالمؤسسة[1] الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة التعددية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية .

- **العوامل التقنية** : يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات ، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر ، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- **العوامل السياسية** : وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتزيل الصعوبات التي تعترض طريقها من أجل توجيهه وترقيته ودعمه على ضوء العامل السياسي يمكن تحديد تعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والإستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع[2].

ثانيا : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعا للظروف البيئية التي تظهر وتتطور فيها هذه الظاهرة ، لذا فإن إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا خاضعا لعوامل البيئة التي تنشأ فيها هذه المؤسسات وخاصة البيئة الاقتصادية ، لذا قد تم وضع العديد من المعايير منها ما هو كمي ومنها ما هو معنوي للوصول إلى تعريف شامل لهذا النوع من المؤسسات الأخرى وتتمثل هذه المعايير في :

[1] . رابح خوني و رقية حساني، مرجع سابق، ص17.

[2] . نفس المرجع، ص18.

✓ المعايير الكمية

✓ المعايير النوعية

أ. **المعايير الكمية** : من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد :

– **معيار رأس المال** : يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية ، إلا أنه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى . فمثلا يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت ب ستة ملايين دولار أمريكي في حين يتراوح بين خمسة وثلاثون ألف إلى مائتي ألف دولار أمريكي في بعض الدول الآسيوية كالصين ، الهند ، الفلبين وكوريا ويصل إلى حدود سبعة مائة ألف دولار أمريكي في الدول المتقدمة [1].

– **معيار حجم الموجودات** : أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة .

– **معيار رقم الأعمال** : يستعمل لقياس نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية ، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . إلا أن هذا المعيار تشريه بعض النقائص ذلك أن أكبر حجم مبيعات المؤسسات أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مرده إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة[2].

– **رقم الأعمال** : عدد الوحدات المباعة / السعر ، وبما أن السعر عادة ما تحدده قوى خارجة عن المؤسسة يبقى تحقيق أرقام كبيرة كذلك بفعل القوى الخارجة عن المؤسسة لذا يتجه المحللون إلى رقم المبيعات القياسي أي يأخذ بعين الاعتبار التغيير في الأسعار عوضا عن رقم الأعمال الأسي .

[1] . خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 13.

[2] . نفس المرجع، ص14.

- **معيار العمالة** : من أكثر المعايير استعمالا وذلك:

- بساطة الاستخدام والتطبيق؛
- سهولة الحصول على المعلومة؛
- الثبات النسبي.

غير أنه هو الآخر يبقى مختلف من دولة إلى أخرى ، فمثلا في الدول الصناعية فإن المؤسسة الصغيرة تضم 500 عامل على الأقل وفي الدول النامية هي المؤسسات التي تضم 20إلى 100 عامل أو حتى أقل .

- **معيار معامل رأس المال** : هذا الاختبار جاء للترويج بين معيار العمل ورأس المال لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعيارين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج

معيار معامل رأس المال يعبر عن الحجم من رأس المال (كمية الاستثمار) اللازمة لتوظيف وحدة واحدة من العمل .

م ر م = رأس المال الثابت / عدد العمال .

ب. المعايير النوعية :

- **قيمة المبيعات** : هناك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير أنه كمي في قياسه ولكن نوعي في مولوده ، لذلك إن قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج .

- **المعيار القانوني** : يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه ، فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شكل المشاريع العائلية (شركات أشخاص) والشركات التضامنية أو الوكالات أو شركات التوصية بالاسم ولكن عادة لا تكون في شكل ذات أسهم .

- **معيار الإدارة (التنظيم)** : وتصنف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية :

- الجمع بين الملكية والإدارة .
- قلة عدد مالكي رأس المال .ضيق نطاق العمل[1].
- صغر حجم الطاقة الافتتاحية .
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير .

– **معيار الاستقلالية** : المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة ، أي أنها تملك على الأقل 50 % من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك .

المعيار التكنولوجي : حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى[2].

ثالثا : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات

توجد تعاريف عديدة ومتنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكر أهمها

- **تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

سبق وأن أشرنا إلى أن هناك اختلاف كبير في المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات حتى في البلدان الأوربية ، الشيء الذي دفع الإتحاد الأوربي سنة 1992 إلى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

فهي كل كيان أو تنظيم يمارس النشاط الاقتصادي ويقل عدد العاملين به عن 100 عامل [3].

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية** : تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

[1] . خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص15.

[2] . نفس المرجع، ص16.

[3] . عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ، دار الجامعية ، ط1 ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 19 .

بأنها: " المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل ، ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار بالنسبة لبعض الصناعات ، تعتبر المؤسسة صغيرة إذا كان عدد العاملين أقل من 1000 عامل " .

- **تعريف اليابان** : تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

بأنها : " الوحدات التي تضم عدد من العمال يصل إلى 100 عامل بصفة دائمة ولا يزيد عن 10 ملايين ، وذلك قبل ح.ع.2 ، وقد ازداد هذا العدد بعد ح.ع.2 إلى 300 عامل . أما الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها صغيرة جدا ويختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعات[1].

- **التعريف البريطاني** : عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغيرة أو المتوسطة بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية :

أ. حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي

ب. حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي

ت. عدد من العمال والموظفين لا يزيد على 250 عامل[2].

- **تعريف فرنسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : لا يوجد تعريف متعارف عليه، لكن عموما مطلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضم مجموعة المؤسسات ذات الحجم الصغير التي تنشط في الصناعة، التجارة والخدمات، ويستثني المؤسسات الفلاحية، ويعرف بعض النصوص القانونية بفرنسا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير كمية كرقم الأعمال وعدد العمال .

---

[1] . سعود وسيلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة، دراسة حالة ولاية البويرة، للفترة 2009-2013، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، يومي 28،29 أكتوبر 2014، ص4.

[2] . نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، ص25.

فحسب قانون 1987/01/04 يمكن اعتبار مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي 100 مليون فرنك (200 مليون من مرسوم 1974، وعدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل).

- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) وقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملا.

- **تعريف منظمة العمل الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

منظمة العمل الدولية تعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة يعمل بها ما بين 10 الى 99 عامل ، وما يزيد عن 99 عامل صناعات كبيرة .

- **تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :في دراسة حديثة في بداية التسعينات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب شرق آسيا استخدم فيها كل من " بروتش وهيمنز " التصنيف الآتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان والذي يأخذ مؤشر العمال كمعيار أساسي [1].

ـ من1 إلى 10 عمال مؤسسات عائلية و حرفية.

ـ من10 إلى 49 عامل مؤسسات صغيرة.

ـ من49 إلى 99 عامل مؤسسات متوسطة.

ـ أكثر من100 عامل مؤسسات كبيرة.

[1] . رابح خوني و رقية حساني ، مرجع سابق ، ص31.

وقد اعتمد كذلك في هذا التعريف على المعايير النوعية لتمييز الأنواع السابقة ، ففي المؤسسات العائلية يكون المالك والمستخدمين أغلبهم أفراد عائلة. أما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتبع المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير أما المؤسسات الكبيرة يكون هنا تنظيم واحد للوظائف [1].

- **تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

إن البنك الدولي يعتمد تعريف للمشروعات الصغيرة بأنها تعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأموال والمبيعات حتى 3 مليون دولار ، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار ، وإجمالي الأموال حتى 10 آلاف دولار ، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأموال والمبيعات حتى 10 مليون دولار وما زاد على ذلك فيصنف بالمشروعات الكبيرة.

- **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** لقد تم الاعتماد في هذا النوع من المؤسسات في الجزائر على التعريف الوارد في القانون 08/01 المؤرخ في 2001/12/12[2] وهو القانون المتضمن لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتمد التشريع الجزائري على معيارين للجانب المالي وعدد العمال ، ولقد أشار القانون إلى ما يلي:

المادة 4 : تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها " مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشمل من 1 إلى 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دينار أو لا يتجاوز مجموعة حصيلتها السنوية 500 مليون دينار تستوفي معيار الاستقلالية ".

[1] . صفوت عبد السلام عوض الله ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1993، ص 14 .

[2] . وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مشروع قانون تمهيدي توجيهي حول ترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، جوان 2001.

1) الأشخاص المستخدمون : عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوي بمعنى عدد العاملين بالأجر بصفة دائمة خلال سنة واحدة . أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي ، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بنشاط حسابي مقفل .

2)الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموعة الحصيلة : هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة 12 شهر .

3)المؤسسة المتنقلة : هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1].

المادة 5 :عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات تشغل ما بين 01 إلى 250 شخص ، ويكون رقم أعمالها مابين 200 مليون ومليارى دينار، أو يكون مجموعة حصيلتها السنوية ما بين 100- 500 مليون دينار .

المادة 6 : تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص ، ولا يتجاوز رقم أعمالها أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموعة حصيلتها السنوية 10 ما بين دينار ، وعليه فإن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يكون كالتالي :

[1] . صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص14.

الجدول رقم(02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي في الجزائر المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مصغرة	من 1 إلى 9 عمال	أقل من 20 مليون دينار	10 ملايين د.ج
صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أقل من 200 مليون دينار	100 مليون د.ج
متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	ما بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري	ما بين 100 مليون و500 مليون د.ج

المصدر : سلاوتي حنان، خزاري عمر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني ، دراسة تجارب بعض الدول ، الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر ، جامعة المسيلة ، بيومي 28-29 أكتوبر 2014 ، ص 5 .

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثمة مجموعة من خصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنعرضها فيما يلي :

- ✓وجود سوق محدود وغير مميز من المستهلكين مما يسمح بمعرفة عادات الشراء وأنماط الاستهلاك وبالتالي تغطية السوق .
- ✓نقص حجم القوى العاملة وإمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة .
- ✓عدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل في المشروعات الصغيرة .
- ✓وجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة .
- ✓بساطة التنظيم المستخدم وسهولة الاعتماد على مستشارين وخبرات جديدة .
- ✓وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتنمية والرغبة في الإنجاز وتحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح وتعمل مخاطر .
- ✓القدرة على تغيير تركيب القوة العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد مما يساعد على العقبات الاقتصادية .

✓القدرة على إشباع حاجات عديدة من المشترين وفي مناطق بعيدة من السوق .

✓نقص تكلفة الإدارة والمصروفات العمومية وحجم التكلفة الثابتة وبالتالي البيع بأسعار قليلة نسبيا وإغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات .

✓التجديد والابتكار وتميز السلع والتعبئة والتغليف بسرعة حسب حساسيات ورغبات السوق وبمعدل قد ينافس وتيرة في المشروعات الكبيرة أحيانا .

✓سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأموال الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان وزيادة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع [1].

✓تتيح أغلب فرص العمل الجديدة المطلوبة للدول التي تواجه مشكلات البطالة.

✓نقص الروتين و قصر الدورة المحاسبية، و ارتفاع مستوى و فعالية الاتصال، و سرية الحصول على المعلومات اللازمة.

✓دقة الإنتاج و التخصيص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من النتائج البحث مما يساعد على رفع مستوى القدرة الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.

✓تنجح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خدمة الأسواق المتخصصة و المحدودة و التي لا تقوى المؤسسات الكبيرة على التعامل معها[2].

المطلب الثالث : تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير منها:

أولا : حسب المعيار القانوني

1.**مؤسسات فردية** : وهي مؤسسات يملكها ويديرها فرد واحد حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو المسؤول على جميع الالتزامات وديون المؤسسة .

[1] . فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب، الجامعة الإسكندرية، 1996، ص 6 .

[2] . شعيب أتشي، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص17.

2.**الشركات :** هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى أكثر من شخصين وهي تنقسم إلى :

أ. **شركات الأشخاص :** هي شركات تعود ملكيتها إلى عدد من الأشخاص وهي تشمل على شركات التضامن وشركات التوصية البيئية والشركات المهمة .

ب. **شركات الأموال :** وتتميز بأنها لا أثر للاعتبار الشخصي فيها ورأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول وتضم شركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

ثانيا : حسب طبيعة الملكية

1.**مؤسسات عامة :** هي مؤسسة تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين التصرف فيها.

2.**مؤسسات خاصة :** هي مؤسسة تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد (شركات ، أشخاص شركات أموال .....)

3.**مؤسسة مختلطة :** هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام الخاص [1].

ثالثا : حسب طبيعة النشاط : تنقسم إلى :

1) مؤسسات صناعية: تتكون من مؤسسات الصناعات الثقيلة والإستراتيجية ومؤسسات الصناعات التحويلية والخفيفة .

2) مؤسسات فلاحية : تركز على زيادة إنتاجية الأراضي واستصلاحها .

3) مؤسسات المقاولة : تعتبر المقاولة من الباطن أهم أشكال التكامل الصناعي .

رابعا : حسب طبيعة التوجه

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى :

أ. **المؤسسات العائلية :** وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل ، وتتكون في الغالب على مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة .

[1] . ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص11.

ب. **المؤسسات التقليدية** :هذا النوع من المؤسسات يقترب كثيرا الى النوع السابق هذا لأنها تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها من النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

ت. **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة** : يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أومن ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية[1].

[1] . عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003، ص24.

المبحث الثاني: أهمية و مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حصة كبيرة في اقتصاديات بعض بلدان العالم المتقدمة و النامية، لذا فإن الاهتمام الكبير بهذه المؤسسات يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية :

- استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات .
- إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة و النائية .
- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن.
- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات .
- تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة.
- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير و تلبية رغباته الأساسية.
- الإبداع و الابتكار.
- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات و نفايات المؤسسات الكبرى.

- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني و بالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية[1].
- تعتمد غالبا على موارد محلية فهي تحقيق فائدة مزدوجة من جهة تعمل على تقليل الاستيراد ومن جهة آخرة تساهم في الحد من تبذير مواد قابلة للاستغلال [2].
- تساهم في زيادة حجم وقيمة الصادرات، إذ تؤكد التجارب الدولية أن نجاح هذا المنهج في تحقيق نسب معتبرة مثلا: ألمانيا 66 %، إيطاليا 47 %، اليابان 30 %، فرنسا 27%[3].

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تقف أمام تطور و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام أصحاب هذه المؤسسات لتمويل إنشاء و توسيع و تجديد مختلف استثماراتهم.

ويمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى صنفين هما:

- ✓ المصادر الداخلية.
- ✓ المصادر الخارجية.

أولا: مصادر التمويل الداخلي : وتعرف كذلك بالتمويل الذاتي، و تعني كل الأموال التي استطاعت المؤسسة توفيرها من خلال مسيرته، و تلك التي يدخرها من إيرادات أخرى ناتجة عن عمل المؤسسة في حد ذاتها[4]، وتتمثل فيما يلي:

1. المدخرات الشخصية: يلجأ أصحاب المؤسسات إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية، وخصوصا أثناء المراحل الأولى من نشأة المؤسسة، إذ من

---

[1] . خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص36.

[2] . كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الحامد للنشر، ط1، عمان، 2006، ص 44 .

[3] . عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل فهمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 168 .

[4] . كاسر نصر المنصور، مرجع سابق، ص197.

الصعب في كثير من الأحيان على أصحاب تلك المؤسسات في عدم اللجوء إلى تلك المصادر الخارجية للمحافظة على استقلاليتهم المالية[1].

2. **الشركاء و حملة الأسهم:** يمكن الحصول على المبالغ لتمويل رأس مال كل مؤسسة عن طريق المشاركة أو عدد من الشركاء، أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة و إصدار الأسهم وإذ يمكن عن طريق الشركاء أو الاقتراض بسبب مشاركة المشاركين في ضمان المبالغ التي تم اقتراضها من الغير.
3. **أقساط الإهتلاكات والمؤونات:** ويمكن تعريف نشاط الاهتلاك بأنه عبارة عن توزيع ثمن شراء أصل طويل الأجل على عمره الإنتاجي المتوقع، فالاهتلاك عبارة عن طريقة تهدف إلى توزيع تكلفة الأصول الثابتة على الإنتاجية أو على أساس الطاقة الإنتاجية، وتخصيص الاهتلاك يسمح بإعادة تمويل استثمارات المؤسسات لأنه يعتبر موردا ماليا[2]. أما بالنسبة للمئونات فهي تكون من أجل معرفة تلقي الأصول غير الاهتلاكية، وتستعمل كذلك كاحتياطات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة، وتخصص المئونات لتساهم في تكوين الأموال من أجل تغطية التكاليف أو النقص في عناصر التكاليف[3].
4. **الاحتياطات و الأرباح المحتجزة:** تعتبر الأرباح المحتجزة من أهم المصادر الداخلية للتمويل حيث تقوم الشركات بتمويل جزء كبير من احتياجاتها المالية بواسطة الأرباح

[1] . عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و علوم تجارية، جامعة مسيلة، 2007، ص9

[2] . عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد رقم09، 2006، ص47.

[3] . نفس المرجع، ص48.

المحققة، فالأرباح التي تحققها الشركة يمكن الاحتفاظ بها بغرض إعادة استثمارها أو توزيعها بين المساهمين أو الاحتفاظ بجزء منها و توزيع الباقي كأرباح على الأملاك[1].

5.المخزون و الحسابات المدنية: يعتبر المخزون أم الموارد الداخلية، و الذي ينبغي تحليله بعناية و مراقبته. فمن الممكن أن نجد نسبة عالية من المخزونات الزائدة عن حاجة المشروع الفعلية، فقد تطلب المؤسسة مواد رغم وجودها في المخزن و لهذا لابد من مراقبة المخزون و التخلص من الفوائض التي يحويها و تحويلها إلى تغذية لاستخدامها في الأغراض الأخرى اللازمة للمشروع، و عندها يكون المشروع قد استخدم أموالا داخلية كانت دون فائدة.

كما أن الحسابات المدنية و خاصة بطيئة التسديد أو المشكوك فيها، تشكل مصدرا هاما للأموال، إذ أنه عند قيام المشروعات الصغيرة تحتاج إلى تقديم تسهيلات إنمائية، فمن المرجع أن جزءا كبيرا من أسمائها يكون محتجزا في حسابات بطيئة التسديد أو المشكوك فيها، و لذا من الضروري القيام بحملة حادة لتحصيل جميع الحسابات المستحقة و غير المدفوعة وتبني سياسة لرقابة التسهيلات الائتمانية[2].

ثانيا: مصادر التمويل الخارجي: وتتمثل في الاقتراض المختلفة و التي نجد من بينها ما يلي:

1. الاقتراض من الأهل و الأقارب: تظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند التأسيس أو إنشاء المؤسسة، و نقصد بالأموال الخاصة رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع، أو مجموعة من المساهمين، و التي تمثل الإدخارات الفردية لهؤلاء المستثمرين، ولكن عادة ما تكون هذه الأموال غير كافية، لذا يلجأ صاحب المؤسسة إلى العائلة و

[1] . فايز جمعة صالح النجار، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006،ص197.

[2] . عبد الغفور عبد السلام، إدارة المشروعات الصغيرة، الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص78.

الأصدقاء للإقراض، وهنا يتوجب عدم الخلط بين العلاقات التجارية و العلاقات العائلية، إذا كان يراد الحصول على النتائج المرغوب فيها.

فعادة ما تظهر مشاكل في المعاملات المالية بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء، حتى يلجأ واحد منهم إلى طلب مشاركة الآخرين معه في إنشاء مؤسسة ما، و كيف تتم هذه المشاركة.

2. **الاقتراض من السوق غير الرسمي:** تنشأ الحاجة إلى هذا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية، أو المسمدة من الأهل و الأقارب، وهو يمثل المرتبة الثانية أو أحيانا المرتبة الأولى من ناحية الأهلية بالنسبة للدول النامية، فقد بينت إحصائيات عام 1987 التي قام بها البنك الدولي بأن السوق غير الرسمي مول أكثر من 99% من هذه المؤسسات، وتمنح هذه السوق قروض صغيرة و لفترات قصيرة أو قصيرة جدا و بأسعار فائدة قد لا تبدو مرتفعة تثير المقارنة بالأسعار الجارية في السوق الرسمي.
3. **الاقتراض من البنوك التجارية:** تعتبر البنوك التجارية مصدرا رئيسيا من مصادر الأموال بالنسبة للمشروعات الصغيرة و غالبها و ليس تمويل أسهم رأس المال العادية، وفي بعض البنوك دوائر خاصة بالقروض الشخصية، وكثير من البنوك تمنح قروض صغيرة الحجم إلى الأفراد بطريقة تشبه القروض التجارية[1].
4. **التمويل عن طريق الشركات الكبيرة:** هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية والتسويقية اللازمة، وإن كان الدافع الرئيسي وراء ذلك الاستثمار المريح فإن هناك بعض من الشركات الكبيرة التي تسعى للدخول في المشروع الصغير لضمان توريد منتجاته معها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها[2].

[1] . عبد الغفور عبد السلام، مرجع سابق، ص71.

[2] . رابح خوني، مرجع سابق، ص159.

5.شركات رأس المال المخاطر: هو طريقة التمويل تسمح بإعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأموال اللازمة لنموها، ويسد كل احتياجاتها المستمرة في رأس المال المخاطرة عبارة عن مشاكل عملي يقبل تحمل جزء من الخطر بالمؤسسة، وهو تمويل موجه إلى المؤسسات المسعرة في البورصة، وهو أن تساهم المؤسسات الخاصة في هذا النوع من التمويل في رأس مال مؤسسة أخرى بحاجة إلى تمويل، بحيث تكون هذه المساهمة مقدرة ب 20 % على الأقل من رأس مال المؤسسة ولمدة محدودة بين 05 و 10 سنوات، في المقابل يصبح لها الحق في الاشتراك في عملية التسيير واتخاذ القرارات، وهذا لضمان رأس المال الذي شاركت به، وتتكون عناصر التمويل برأس مال المخاطرة من: المستثمرين في الأسهم (حملة الأسهم)، المؤسسات المختصة في رأسمال المخاطرة، المؤسسات المالية[1].

6.قروض الهيئات و المؤسسات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي المؤسسات التي تقيمها الدولة أو الجهات المعينة بدعم الأعمال، ويتميز هذا المصدر بأنه يوفر قروض مسيرة شروط تستجد عنه، لذلك على العمل الصغير الاستفادة من هذا المصدر للإقراض، ومن مأخذ القروض المتحصل عليها من الهيئات الحكومية المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أن مبلغ القروض الممنوح من طرفها غالبا ما يكون مبلغ محدود، قد لا يكفي لتغطية احتياجات العمل مما يستلزم الاقتراض من مصادر أخرى[2].

ومن أمثلة الهيئات الحكومية التي تقدم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي[3]:

- إدارة المشروعات الأمريكية.

---

[1] . محسن عواطف، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008، ص105.

[2] . سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص275.

[3] . رابح خوني، مرجع سابق، ص158.

- مؤسسات الدعم و التمويل المتخصصة لتمويل هذه المؤسسات في الهند و اندونيسيا.
- هيئات الدعم في اليابان.
- هيئات الدعم والتحويل في الجزائر (وكالة دعم وتشغيل الشباب ووكالة دعم و ترقية الاستثمار)
- بنك الإناء الصناعي، مؤسسة الإقراض الزراعي ومؤسسة نهر الأردن في المملكة الأردنية.
- الصندوق الإيقاعي للتنمية وجهاز الحرفين في مصر ... الخ.

المطلب الثالث: آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة حاسمة وفاعلة للتوسع الاقتصادي وذلك لمساهمتها في تحقيق نسبة عالية من النمو وامتصاص البطالة وتجريد عجلة الاقتصاد وتحقيق القيمة المضافة، إذ تعد المحرك القاعدي للاقتصاد خاصة ونحن في زمن العولمة والمنافسة الاقتصادية وتحرير التجارة وتحضير الانضمام في المنظمة العالمية للتجارة " OMC "والأمر الذي يحتم تأهيل وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونقلها من حالة التقليد إلى حالة الاحتراف ، وهذا ما أشار إليه في المادة رقم 11 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث جاء فيها " تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " موضوع هذا القانون مايلي[1] :

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها .
- ترقية توزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي والتجاري والمهنة والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

[1] . عواطف محسن، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحقيق التنمية وتحديات العولمة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، إستراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقلة، أيام 18- 19 أفريل 2012، ص 11 .

- تشجيع بروز محيط اقتصادي تقني وعلمي وقانوني يضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم والدفع الضروري بين ترقيتها وتطويرها في إطار منتج .
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداءها .
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تعزيز التعاون مع المجموعات الدولية المهتمة بمجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر .
- زيادة الوعي الجماهيري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غياب إعلامي متخصص يكون مصدر أوليا وموحد للمعلومات .
- تطور بورصة المناولة والشراكة والتي نجد من بينها مكايلي :

✓ نشر وتعميق ثقافة المؤسسة .

✓ حل مشاكل العقار .

✓ تطور جهاز الإعلام الاقتصادي .

✓ تحقيق العبء الغربي والجمركي .

✓ ترقية ودعم الفضاءات الوسطية وهياكل الدعم .

✓ ترقية الشراكة والتعاون الدولي .

✓ تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها التنافسية .

✓ ترقية وتطوير آليات تمويل[1].

[1] . عبد الرحمان يسري، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها ، الدار الجامعية ، مصر ، 1996 ، ص 30 .

المبحث الثالث: العوائق والحلول المقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني، والاهتمام الذي توليه له السلطات الجزائرية و لتطويره، إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض سبيل عملها و تطورها، وهناك مجموعة من الحلول المقترحة لترقية قطاعها في الجزائر.

المطلب الأول: العوائق المختلفة التي تحول دون ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

رغم ما حققته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجال النمو و المساهمة في التنمية الوطنية وفي تكوين الناتج الداخلي الخام، إلا أنها لم تحظ بعد بالعناية الكافية في معالجة العوائق التي تعترضها، و التي تختلف حسب درجة شدتها وارتباطها بمراحل نمو المؤسسة المختلفة فنجد:

- ✓ **العوائق الإجرائية(الإدارية و القانونية):** يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية[1] تتمثل خاصة في: تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية و عدم الشفافية و احترام النصوص، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:

[1] . يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.2005، ص ص 83 . 84.

- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق و الجهات التي يجب الاتصال بها، مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات و نقص الإعلام، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة[1].
- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية.
- نظام قضائي ثقيل ومعرقل، ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.
- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة وممنهجة لفئة الإطارات.
- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات[2].

✓ **العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي:** يعد الحصول على العقار المناسب أحد المشاكل الأساسية لتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب:

- صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي و الامتيازات الأخرى[3].
- التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام، وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية.

---

[1] . صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03/2004، ص41.

[2] . مهدي ميلود، دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إصلاح المنظومة البنكية، المركز الجامعي بشار، يومي24 . 25 أفريل2006.

[3] . صالح صالحي، مرجع سابق، ص14.

- أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكرا لمؤسسات عمومية مفلسة أو أملاك خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة.
- عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتشجيعها للحصول على عقار.

✓ **عوائق جبائية و جمركية:** من الملاحظ أن الجباية والأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إجراءات التخفيف المنتهجة، وتظهر هذه العوائق على مستوى:

- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني.
- اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.
- صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية الدولية[1].
- ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم الأموال الثابتة والموارد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض قيمة العملة، وكذلك كساد الإنتاج المصنع محليا الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة غير المشروعة في كثير من الأحيان للإنتاج المستورد.

[1] . عبد الرحمان بن عنتر وآخرون، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها ودعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، أيام25 . 28 ماي 2003.

- ✓ **عوائـق ماليـة:** تمثـل العوائـق التمويليـة أكبـر العقبـات التـي تواجـه أغلـب المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة وخاصـة المصغرة منها، لأنها تمتلك قدرات مالية محدودة، فنجد أن المشـاكل الماليـة تعترض تلـك المؤسسـات مـع البنـوك الجزائريـة علـى حد سـواء، والتـي يمكن تلخيصها فيما يلي:
  - نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.
  - ضـعف الشـفافية فـي تسـيير عمليـة مـنح القـروض رغـم أن الأصـل فـي القـرض خاضع للإشهار.
  - غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة.
  - عدم تأقلم التشريع مع التطور والتحول الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق.
  - غيـاب صـيغ تمويليـة مفصـلة ومنظمـة حسـب احتياجـات قطـاع المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
  - تدخل البنك في شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض الوصاية عليها من خلال القرض الممنوح لها.
  - اقتصـار البنـوك الجزائريـة علـى الأسـاليب الكلاسـيكية فـي تقـدير خطـر مـنح الائتمان، علما أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة حلت محل الأساليب والتقنيات الكلاسيكية في الدول المتقدمة خصوصا[1].
- ✓ **عوائق مختلفة:** تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي، نلخص أهم هذه العوائق في:

[1] . عبد المجيد قدي وآخرون، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، يومي22. 25 نوفمبر 2006.

- مشاكل البنية التحتية حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة، وتوجد الكثير من مناطق البلاد– إلى غاية يومنا هذا – في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب[1].
- نمو وتطور القطاع غير الرسمي والمتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية والمداخيل الطفيلية.
- نقص تموين الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.
- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق، إدارة الأعمال وتسيير المنتوج وكذا تقنيات البيع والتصدير.
- غياب أجهزة تبادل وتحليل المعلومة الاقتصادية وتحديثها مع المراكز والأجهزة التي تعمل في نفس المجال والمعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك عدم توفر وحدات معلومات متخصصة لدى الفرق التجارية والصناعية.
- غياب ثقافة التسيير والروح المقاولاتية لأن الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية.
- غياب التعاون وتبادل المعلومات بين مراكز البحث والجامعات من جهة، وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الحلول المتخذة والمقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. الحلول المتخذة:

[1] . السعيد بريبش وآخرون، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقي الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 . 18 أفريل 2006.

إن إقامة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة منها التابعة للقطاع الخاص في الجزائر قد تحقق بفضل الاستثمارات الخاصة المنجزة في مختلف المجالات وبالأخص الصناعية منها، فكان من الضروري تأطير وتنظيم تدخل هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإن تطلب الأمر وضع أساليب قانونية وتنظيمية وحتى مالية لتوجيه وتحديد مجالاته وسبل دعمه، حيث نجد من بين الأساليب:

- ✓ **الحلول المتخذة من الناحية القانونية(التشريعية):**

أصدرت الجزائر عدة مراسيم تشريعية وقوانين تتعلق بترقية ودعم الاستثمار الخاص تشتمل على تسهيلات، إعفاءات وحوافز خاصة، بحيث تعتبر خلاصة لتجارب دول سابقة في هذا المجال فنجد:

ـ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 و المتضمن قانون توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد الفراغ القانوني اتجاه مؤسسات هذا القطاع، فتعريفها يهدف إلى تحديد المستفيدين من إستراتيجية السلطات العمومية في ميدان ترقيتها، ويسمح بتوجيه رشيد لتدابير المساعدة والدعم إلى المتعاملين الأكثر احتياجا لها، وتتمثل هذه التدابير في[1] :

- إنعاش النمو الاقتصادي وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن ديناميكية التحول والتكيف التكنولوجي.
- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] . وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مرجع سابق، ص05.

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات المالية لاحتياجاتها.
- ترقية إنشاء مشاتل للمؤسسات ومراكز للمساندة.
- ترقية تصدير المنتوجات والخدمات الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. **الحلول المتخذة من الناحية الهيكلية والتنظيمية:** قامت الجزائر في إطار دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرسمي بإنشاء عدة هياكل وتنظيمات تسهر على تقديم يد المساعدة لها ومن بين هذه الهياكل نجد:

ـ الوزارة المنتدبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبحت في سنة1993 وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وفي سنة2010 ألحقت شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة من أجل تكثيف النسيج المؤسساتي الصناعي وأصبحت تسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والتي تستند إليها المهام التالية[1]:

- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها.
- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.
- ترقية المناولة.
- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

[1]. سليمان ناصر وعواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات،الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، يومي28و29 أكتوبر 2014، ص16.

- تسهيل الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج والخدمات.
- تحسين قدرتها التنافسية محليا وعالميا وتطويرها.

ـ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: أنشئت الوكالة على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات بشكلين من الاستثمار، إما إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع نشاط هذه المؤسسات، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وفي جوان2006 أصبحت تحت وصاية وزير التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، لها فروع جهوية ومكلفة بالمهام التالية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بها.
- تحدث بنكا للمشاريع وتقدم الاستشارة ويد المساعدة في مجال التركيب المالي ورصد القروض[1].

ـ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع محلية تضطلع بالمهام الآتية:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم وتمنح قروض بدون فائدة.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين في مسار التركيب المالي ورصد القروض.

[1] . سليمان ناصر وعواطف محسن، مرجع سابق، ص 17.

ـ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي رقم01-03 الموافق ل 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر، ولها هياكل لامركزية على المستوى المحلي، يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج، ومن أهم مهامها ما يلي:

- منح المزايا الخاصة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها[1].

✓ **الحلول المتخذة من الناحية المالية:**

ـ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR: مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، يمتلك فروعا جهوية ومحلية، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى المهام التالية:

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية.

[1] . سليمان ناصر وعواطف محسن، مرجع سابق، ص17.

ـ بروتوكول اتفاق مع هيئات وطنية مالية: أبرم اتفاق بروتوكول التعاون لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية في2001/12/23 للعمل أكثر على انفتاح محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ـ برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(في إطار برنامج ميدا MEDA): شرعت اللجنة الأوروبية مع الجزائر بتنفيذ برنامج ميدا الذي نجد فيه برنامج ميدا01 وهو ساري المفعول من 1995-1999، ومن بين الأهداف المسطرة في هذا البرنامج:

- المساعدة في انتقال اقتصاديات الدول العربية إلى اقتصاد سوق لأجل تحقيق منطقة تبادل حر في مطلع2010.
- تطوير التعاون الجهوي خارج الحدود.

وبرنامج ميدا 02 أوجد هذا البرنامج ليعوض البرنامج السابق، ووافق عليه المجلس الأوروبي في نوفمبر2000 وهو يخص الفترة 2000-2006 ويتمم البرنامج السابق، يهدف إلى دعم وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة للرفع من مستوى تنافسيتها وتحسينها[1].

المطلب الثالث: بعض الحلول المقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بما أن العائق المالي أو عائق التمويل هو العائق الأكبر تقريبا في سبيل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المصغرة منها، وذلك بسبب إحجام البنوك عن تمويل هذه المؤسسات لأسباب عديدة تم التطرق إليها، فإنه يمكن التغلب على هذا العائق بالإجراءات الآتية:

- ✓ **إجبار البنوك على تخصيص نسبة من تمويلاتها للمؤسسات المصغرة والصغيرة:** إن من بين الأسباب التي أوجدت إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة إحجام البنوك عن تمويلها لضعف الملاءة المالية لأصحابها وعدم قدرتهم على تقديم الضمانات الكافية

[1] . سليمان ناصر وعواطف محسن، مرجع سابق، ص19.

مقابل ذلك التمويل. لذا يمكن للبنك المركزي في الجزائر أن يجبر البنوك على تخصيص نسبة معينة من تمويلاتها لهذا النوع من المؤسسات، خاصة في ظل توفر صناديق ضمان القروض والتي تحمي تلك البنوك من مخاطر عدم السداد.

- ✓ **إنشاء مؤسسات وقفية لتأهيل وتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة:** يمكن إنشاء مؤسسات وقفية وبأموال الواقفين وتكون تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية لتمويل المؤسسات المصغرة للشباب، بحيث يمكن للمؤسسة الوقفية تمويل برامج لتأهيل وإنشاء مؤسسات صغرى لأصحاب المهن والحرف، ولابد أن يكون ذلك بالصيغ المباحة شرعا بما أنها أموال الوقف، وذلك بإتباع أحد الأسلوبين التاليين:

- التمويل بالقرض الحسن: تقوم المؤسسة الوقفية بإقراض الموقوف عليهم الذين لا يملكون المهن والحرف ولكن لهم القابلية لتعلم واكتساب مهنة أو حرفة كالنجارة والحدادة والصباغة وصيانة الأجهزة الالكترونية وغيرها، فيتم تأهيلهم في المعاهدة المهنية والحرفية المتخصصة، وبعد تأهيلهم توفر لهم المؤسسة الوقفية التمويل اللازم عن طريق القرض الحسن أيضا لشراء المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج لإنشاء المشروعات المناسبة لهم، وأما إذا كان الموقوف عليهم من أصحاب المهن والحرف فإنه يتم تمويلهم مباشرة بالقرض الحسن.
- التمويل بالصيغ التجارية المباحة: يقوم التمويل بالصيغ التجارية المباحة على أساس الائتمان الايجاري مثلا، المرابحة، البيع الآجل، السلم، أو على أساس المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة[1]، بحيث تقوم المؤسسة الوقفية باستخدام إحدى الأساليب المذكورة لتمويل الموقوف عليهم من أصحاب المهن والحرف لشراء أدوات العمل والإنتاج من المعدات والآلات المناسبة لممارسة مهنهم وحرفهم.

[1] . سليمان ناصر وعواطف محسن، مرجع سابق، ص20.

خلاصة:

من خلال الدراسات لتعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ظهر جليا أن الغموض الذي مازال يكتنف تعريفها، فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعد عنصرا مهما لوضع برامج وسياسات الدعم لها، والتي يجب أن تكون وفقا لظروف كل دولة و تبعا للأهداف التي ترغب في تحقيقها حسب إمكانياتها، ورغم اختلاف هذه التعاريف إلا أنه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدد العمال وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها وانخفاض رأسمالها، كما أن الوقوف على الخصائص التي تميزها ومختلف الأشكال التي تأخذها تمكنها من التأكيد على الدور الذي تلعبه من خلال تطوير آفاقها.

وكحوصلة شاملة وجدنا أنه وبالرغم من اختلاف المختصين والباحثين حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات بسبب تعدد المعايير والأسباب المراد بها هذا التعريف وكذا الأشكال التي يمكن أن تكتسبها هذه المؤسسات إلا أنهم أجمعوا على الأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة على ضرورة دعم وتنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثالث

البرامج التنموية وأثرها على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001 - 2014)

تمهيد:

منذ سنة 1988 شهد الاقتصاد الجزائري إصلاحات جذرية وعميقة مست جل القطاعات تمثلت في استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية ومن ثم اعتماد برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي، ولعل أهم نتائج هذه المرحلة يتمثل في بروز القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام.

وإدراكا للدور الفعال الذي يمكن أن يقوم به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في تبني مجموعة من البرامج التنموية تهدف من خلالها لإنعاش النمو في جميع المجالات .

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة أثر البرامج التنموية(2001 ـ 2014) على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لذا قسمنا فصلنا إلى ثلاث مباحث أساسية متمثلة في:

المبحث الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي وأثره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001 ـ 2004).

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو وأثره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2005 ـ 2009).

المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي وأثره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010 ـ 2014).

المبحث الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي وأثره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2001 ـ 2004).

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001 ـ 2004)

في سنة 2001 أعدت الحكومة برنامج للإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي يقدر ب525 مليار دينار[1] موزعة على القطاعات كما هو مبين في الجدول رقم(01) منها 380 مليار دينار في إطار مرحلة التنفيذ الأولى المتعلقة بالفترة 2001 ـ 2002، ويتضمن هذا البرنامج ما يلي:

- إعادة تنشيط الطلب الاستثماري.
- دعم النشاطات الإنتاجية وخلق مناصب عمل جديدة من خلال إعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي.
- إعطاء أهمية أكبر لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية.

[1] . خير الدين معطى الله، سامية بزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001 . 2014، أبحاث المؤتمر الدولي" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي(2001 ـ 2004)"، جامعة سطيف1، يومي 11 ـ 12 ماي 2013، ص4.

- إعطاء دفعة جديدة للهياكل القاعدية، لضمان تنمية مستمرة، هذه الإجراءات من شأنها أن تحقق ثلاث أهداف أساسية وهي:
  - محاربة الفقر وخلق فرص عمل جديدة.
  - خلق توازن جهوي تنموي.
  - زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

جدول رقم(03): برنامج الإنعاش الاقتصادي والتصريحات المالية حسب النشاط.

الوحدة: مليار دينار.

طبيعة النشاط	تصريحات البرنامج					المجموع
	2001	2002	2003	2004	المجموع2001ـ2004	%
الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الفلاحة والصيد	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	73,9	37,6	2,0	210,5	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر: أوبختي نصيرة، "تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق ـ دراسة حالة قطاع النسيج بولاية تلمسان ـ"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، 2014، ص59.

وعليه نلاحظ أن الدولة الجزائرية أعطت أهمية بالغة للأشغال الكبرى وهو ما تجسد من خلال توجيه ما يفوق 40% من قيمة البرنامج لهذا المحور وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للبرنامج[1].

المطلب الثاني: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001 ـ 2004)

إن التمعن في محتوى البرنامج يمكننا من القول بأن قيمة المخطط ارتكزت بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، قامت الحكومة الجزائرية بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة التي تدعم أهداف البرنامج، والتي نوجزها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي(2001 ـ 2004)

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2

[1] . خير الدين معطى، سامية بزازي، مرجع سابق، ص5.

صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	0	2
نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05	0	0	0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

المصدر: نظيرة قلادي، محمد الأمين وليد طالب،" دور المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة خلال الفترة (2001 ـ 2004)"، أبحاث المؤتمر الدولي" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي(2001 ـ 2004)"، جامعة سطيف1، يومي 11 ـ 12 ماي 2013، ص11.

وعموما يمكن القول أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له الأثر الإيجابي على أغلبية المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 2001 ـ 2004، وكانت من بين نتائج هذا البرنامج مايلي:

- تراجع في نسبة البطالة من 29% إلى 24%.
- خصصت البنوك موارد مالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- انخفاض الأعباء الجبائية التي تتحملها المؤسسة، حيث حسب قانون المالية لسنة 2001 انخفض الرسم على النشاط المهني من 2,55% إلى 2%، بينما الدفع الجزافي فقد انخفض من 6% إلى 5%، وانخفض إلى 4% حسب قانون المالية لسنة2002[1]، والذي حسبه تم مراجعة حقوق التسجيل التي تفرض على عقود الشركات والتي انخفضت إلى0,5% عندما لا يتجاوز المبلغ 300.000 دج[2].

[1] . نظيرة قلادي، محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص11.

[2] . نفس المرجع، ص12.

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001 ـ 2004)

برنامج الإنعاش الاقتصادي اعتبر وسيلة ساعدت على تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما يظهر جليا من خلال الزيادة المعتبرة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

1. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001 ـ 2004)

عرفت هذه الفترة إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان يهدف إلى التشجيع على إنشاء المؤسسات. والجدول التالي يبين تطور عددها خلال الفترة 2001 إلى 2004.

الجدول رقم (05): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001 ـ 2004

السنوات	2001		2002		2003		2004	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مؤسسات خاصة	179893	73,32	189552	72,38	207949	72,05	225449	72,04
مؤسسات عمومية	778	0,31	778	0,31	778	0,27	778	0,25
نشاطات حرفية	64677	26,37	71523	27,31	79850	27,68	86732	27,71
المجموع	245348	100	261835	100	288589	100	312959	100
	-		16487		26752		24372	

المصدر: برباش توفيق، كشاط أنيس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين الواقع والمأمول، أبحاث المؤتمر الدولي" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة سطيف 1، يومي 11 ـ 12 ماي 2013، ص12.

[1] . خير الدين معطى، سامية بزازي، مرجع سابق، ص7.

ما يلاحظ من الجدول أن عدد المؤسسات ارتفع مع بداية تطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 261835 سنة 2002 إلى 312959 سنة 2004، وهذا بمعدل ما يقارب 25 ألف مؤسسة سنويا، حيث كان من بين أهداف هذا القانون هو التشجيع على إنشاء المؤسسات وتوفير هياكل الدعم المرافقة لها[1].

2. تطور عدد مناصب الشغل خلال الفترة (2001 ـ 2004)

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الوسائل الفعالة في توفير مناصب الشغل ومن ثم الحد من مشكلة البطالة، والجدول التالي يوضح توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2001 ـ 2004).

الجدول رقم (06): عدد مناصب الشغل خلال الفترة (2001 ـ 2004)

طبيعة المؤسسات ص و م	السنوات			
	2001	2002	2003	2004
المؤسسات الخاصة	503541	538055	207949	225449
المؤسسات العامة	74763	74763	74763	71826
الصناعة التقليدية	158758	71523	79850	173920
المجموع	737062	684341	704999	838504

المصدر: طبايبية سليمة، عناني ساسية، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001 ـ 2014)، أبحاث المؤتمر الدولي" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي(2001 ـ 2004)"، جامعة سطيف1، يومي 11 ـ 12 ماي 2013، ص10.

[1] . برباش توفيق، كشاط أنيس، مرجع سابق، ص12.

من الجدول يتضح تزايد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع عدد العمال بهذه المؤسسات من 737062 عامل سنة 2001 إلى 838504 عامل سنة 2004 بمعدل تطور قدر ب 13,76%، حيث تعكس هذه النسبة جهود العديد من الأجهزة المنشأة لهذا الغرض.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001 ـ 2004)

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجمالا بأكثر من 77% في الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة معتبرة ينبغي ليس فقط المحافظة عليها بل وتنميتها أيضا، وهذا ما سنلاحظه في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (07): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2001 ـ 2004)

قطاع النشاط	2001	2002	2003	2004
القطاع الخاص	1560.2	1679.1	1884.2	2146.75
القطاع العام	481.5	505	550.6	598.65
إجمالي الناتج الداخلي	2041.7	2184.1	2434.8	2745.4

المصدر: طبايبية سليمة وعناني ساسية، مرجع سابق، ص11.

من الجدول أعلاه يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، إذا ارتفعت من 2041,7 مليار دينار سنة 2001 إلى 2745,4 مليار دينار سنة 2004 وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر ب 34,46%.

[1] . رزيقة غراب، آثار البرامج الاستثمارية على نمو وتطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي(2001 ـ 2004)"، جامعة سطيف1، يومي 11 ـ 12 ماي 2013، ص25.

4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2001 ـ 2004)

تعتبر عملية خلق القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد في الإنتاجية، وللوقوف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة، ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم(08): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2001 ـ 2004) الوحدة: مليار دينار

قطاع النشاط	2001	2002	2003	2004
القطاع الخاص	1486.8	1585.3	1784.49	2038.84
القطاع العام	258.7	286.76	312.47	344.87
إجمالي القيمة المضافة	1745.5	1872.09	2096.96	2383.71

المصدر: طبايبية سليمة وعناني ساسية، مرجع سابق، ص12.

من الجدول يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تزايد من سنة إلى أخرى، إذ ارتفعت من 1745,5 مليار دينار سنة 2001 إلى 2383,71 مليار دينار سنة2004 وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر ب 36,56%، وتعود الزيادة بصورة واضحة للقطاع الخاص، حيث وصلت مساهمة الأخير إلى 2038.84 مليار دينار سنة 2004 .

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو وأثره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2005 ـ 2009)

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو يمتد من سنة 2005 إلى 2009 جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

المطلب الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 ـ 2009)

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو بمبلغ 4.202,7 مليار دينار جزائري، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار جزائري) ومختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامج الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه سنة 2009 فقدر ب 9.680 مليار دينار جزائري، بعد إضافة عمليات التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

من خلال هذا البرنامج حاولت الحكومة الجزائرية مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح[1] على الاقتصاد العالمي. إذ يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من بين البرامج الأكثر أهمية خصص له مبلغ 4.202,7 مليار دينار موزعة كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] . خير الدين معطى الله، سامية بزازي، مرجع سابق، ص13.

الجدول رقم(09): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2004 ـ 2009)

القطاعات	المبلغ(مليار دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال	50	1.2
المجموع	4.202.7	100

المصدر: خير الدين معطى الله وسامية بزازي، مرجع سابق، ص14.

المطلب الثاني: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 ـ2009)

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 ـ 2009 جاء لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف. ويرجع ذلك بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة[1].

عموما خصص هذا البرنامج بالجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، فحسب الإحصاء الوطني الخامس الذي أجرته الجزائر للسكان والسكن 2008 أفضى إلى تحديد عدد الجزائريين ب34,8 مليون نسمة، يسكن 80%[2] منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من أجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، ولاسيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب وجعلها أكثر استقطابا للتنمية. كما اهتم كذلك هذا

[1] . خير الدين معطى الله، سامية بزازي، مرجع سابق،ص15.

[2] . نظيرة قلادي، محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص12.

البرنامج على غرار البرنامج الأول بالبطالة، التشغيل، الصحة، التعليم والأشغال العمومية. كما تم وضع مشروع تأهيل الطرقات ليتماشى وفق المعايير الدولية والتهيئة التدريجية للتراب الوطني، وأيضا التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والذي خصص لها غلاف مالي قدر ب 4.0 مليار دينار جزائري، من أجل:

- انجاز مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- انجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة وانجاز دور للصناعة التقليدية؛
- دراسة وانجاز هيئات متاحف للصناعة الحرفية التقليدية؛
- إعادة تأهيل وحدات إنتاج الصناعة التقليدية؛
- دراسة وانجاز هيئات للدعم (غرف للصناعة التقليدية والحرف)؛
- دعم وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

مما سبق نصل إلى أن البرنامجين متكاملين يكمل احدهما الآخر، وبالتالي يمكن أن نصف هذه الفترة (2001 ـ 2009) فترة الإنعاش وضمان ديمومة النمو والتنمية[1].

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2005 ـ 2009)

إن الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافقتها زيادة في مدى مساهمة هذه الأخيرة في كل من الناتج الداخلي الخام، والقيمة المضافة .

خلال هذه الفترة واصلت الجزائر تبني برامج التأهيل في صالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير القدرات التنافسية لهذا النوع من المؤسسات[2].

1. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2005 ـ 2009)

الجدول التالي يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009

[1] . نظيرة قلادي، محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص13.

[2] . خير الدين معطى الله، سامية بزازي، مرجع سابق، ص20.

الجدول رقم (10): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2005 ـ2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
مؤسسات خاصة	245842	269806	293946	392013	455398
مؤسسات عامة	874	739	666	626	591
نشاطات حرفية	96072	106222	116347	126887	169080
المجموع	342788	376767	410959	519526	625069

المصدر: برباش توفيق وكشاط أنيس، مرجع سابق، ص13.

من خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة إلى أخرى وهو ما يعكس أهمية هذا النوع من المؤسسات، حيث وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2009 إلى625069 مؤسسة، وترجع هذه الزيادة إلى التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تمثل ما يقارب[1] 73% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2009. أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، فقد شهدت استقرارا نسبيا ثم انخفاضا مستمرا، والذي يرجع بصورة أساسية لخوصصة مؤسسات القطاع العام في الجزائر. وقد بلغت نسبة هذه الأخيرة في سنة 2009 ما يقارب 0.09% من المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المؤسسات الحرفية فهي الأخرى تشهد ارتفاعا مستمرا خلال الفترة السابقة[2].

[1] . خير الدين معطي الله، سامية بزازي، مرجع سابق، ص19.

[2] . نفس المرجع، ص20.

2. تطور عدد مناصب العمل خلال الفترة (2005 ـ 2009)

لقد سمح التطور المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير عدد معتبر من مناصب العمل والمساهمة في تحجيم مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري[1].

الجدول رقم (11): تطور مناصب العمل خلال الفترة (2005 ـ 2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
مؤسسات خاصة	888829	977942	1064983	1233073	1363444
مؤسسات عامة	76283	61661	57146	52786	51635
نشاطات حرفية	192744	213044	233270	254350	341885
المجموع	1157856	1252647	1355399	1540209	1756964

المصدر: خير الدين معطي الله ، سامية بزازي، مرجع سابق، ص18.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن مناصب الشغل عرفت تزايدا مستمرا من سنة 2005 إلى 2009 وذلك بالموازاة مع ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة، فهذه المؤسسات هي الأكثر انتشارا وهي بالتالي الأكثر استيعابا للعمالة، مما يشير للدور الفعال لهذه المؤسسات في امتصاص البطالة. حيث في سنة 2005 كان عدد مناصب العمل 1157856 منصب عمل، ووصل إلى غاية 1756964 منصب عمل سنة2009. وإذا نظرنا إلى هذه المناصب المحدثة والمحققة في هذه المؤسسات وفقا للمعيار القانوني، نجد أن القطاع الخاص هو الأكثر أهمية في تحقيق وإنشاء مناصب العمل في الجزائر[2].

[1] . بوهزة محمد، بوحرود فتيحة، أثر الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001 . 2014، أبحاث المؤتمر الدولي" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي(2001 ـ 2004)"، جامعة سطيف1، يومي 11 ـ 12 ماي 2013، ص11.

[2] . نظيرة قلادي، محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص19.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2005 ـ2009)

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تكوين الناتج الداخلي الخام، وخاصة تلك التابعة للقطاع الخاص مقارنة بالمؤسسات العمومية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(12): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام(2005 ـ 2009) **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
المؤسسات الخاصة	2364.5	2740.06	3153.77	3551.33	4162.02
المؤسسات العامة	651.0	704.05	749.86	686.59	816.80
المجموع	3015.5	3444.11	3903.63	4237.92	4978.82

المصدر: طيايبية سليمة وعناني ساسية، مرجع سابق، ص11.

تشير المعطيات المبينة في الجدول السابق إلى تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام للفترة 2005 ـ 2009، حيث ارتفعت قيمة الناتج الداخلي الخام من 3015,5 مليار دينار سنة2005، إلى قيمة 4978,82 مليار دينار سنة 2009، كما نلاحظ تنامي مساهمة القطاع الخاص، حيث ارتفعت قيمة القطاع الخاص من 2364,5 مليار دينار سنة 2005 إلى 4162,02 مليار دينار سنة 2009 [1] .

4.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2005 ـ 2009)

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص في تشكيل القيمة المضافة، وهي مساهمة معتبرة حسب ما تشير إليه معطيات الجدول التالي:

[1] . بوهزة محمد، بوحرود فتيحة، مرجع سابق، ص13

جدول رقم(13): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2005 ـ 2009) **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الخاص	2239.56	2505.68	2986.07	3363.16	3954.50
القطاع العام	367.54	401.86	420.86	418.9	432.05
المجموع	2607.10	3007.54	3406.93	3782.06	4386.55

المصدر: طبايبية سليمة وعناني ساسية، مرجع سابق، ص ص 11 ـ 12.

من الجدول يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تزايد من سنة إلى أخرى إذ ارتفعت من 2607,10 مليار دينار سنة2005 إلى 4386,55 مليار دينار سنة 2009 وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر ب 68,25%، وتعود الزيادة بصورة واضحة للقطاع الخاص[1].

[1] . طبايبية سليمة وعناني ساسية، مرجع سابق، ص12.

المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي وأثره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010 ـ 2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك. وتواصلت ديناميكية هذه البرامج خلال الفترة 2005 ـ 2009 بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وصولا إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي الممتد من سنة2010 وإلى غاية 2014.

المطلب الأول: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010 ـ 2014)

هذا البرنامج خصص له غلاف مالي قدر ب 21.214 مليار دينار، ويشمل هذا البرنامج شقين هما:

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار؛
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 9700 مليار دينار[1].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن 40% من موارد البرنامج موجهة لتحسين التنمية البشرية ضمن جملة من المحاور الأساسية، و40% أيضا خصصت لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية. بينما تتوزع 20% المتبقية بين تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير اقتصاد المعرفة[2].

وتتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- تحسين التنمية البشرية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛

[1] . نظيرة قلادي، محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص13.

[2] . خير الدين معطي الله، سامية بزازي، مرجع سابق، ص22.

- التنمية الصناعية؛
- تشجيع إنشاء مناصب العمل؛
- تطوير اقتصاد المعرفة[1].

المطلب الثاني: نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010 ـ 2014)

رغم انطلاق مشاريع البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي إلا أنه لا يمكننا الحكم على نتائجه بشكل نهائي بحكم عدم انتهاء المدة المخصصة له. إلا أنه عموما تم تسجيل انطلاق غالبية المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بالمحاور الأساسية للبرنامج ذات العلاقة بتطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية، إلى جانب المشاريع المخصصة لتحسين المستوى المعيشي للسكان كمشاريع النقل، الصحة، التعليم...الخ.

وكنتيجة للجهود المبذولة خلال الفترة الأولى للبرنامج سجلنا استمرار الانخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 10% سنة2010 و 9,7% سنة2011. أما فيما يخص الناتج المحلي الخام فإننا لازلنا نسجل سيطرة مساهمة قطاع المحروقات الذي ساهم سنة2010 بنسبة 37% في تكوين الثروة الداخلية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه منذ وضع المخططات التنموية (2001 ـ 2014) فإن النمو الاقتصادي مستند بشكل كبير على الطلب وبصفة خاصة على الاستثمار الذي يمثل سنة 2010 حوالي 26,1% من الناتج الداخلي الخام[2].

إن السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر وترافقها مع المخططات الاقتصادية وبرامج لم يكن لها مثيل في تاريخ الجزائر والمتمثلة في برامج الاستثمار العامة (2001 ـ 2014) هو الأمر الذي جعل اقتصاد الجزائر في وقت قياسي يصبح الأعلى نموا بين اقتصاديات دول المنطقة، فهذه البرامج تهدف لتدارك التأخير في جميع القطاعات، والهدف من هذا التوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني هو تحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات مع تهيئة

[1] . نظيرة قلادي، محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص14.

[2] . خير الدين معطي الله، سامية بزازي، مرجع سابق، ص22.

المؤسسات الوطنية وإعداد النظام المالي والجهاز المصرفي حتى يكون مستعد لخوض هذه التجربة[1].

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010 ـ 2014)

لقد تجسد اهتمام البرنامج الخماسي 2010 ـ 2014 بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمها في العديد من المجالات .

1. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010 ـ 2014)

في ظل الإجراءات الجديدة المتخذة واصل تعداد هذا النوع من المؤسسات ارتفاعه ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي:

الجدول رقم(14): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010 ـ 2014)

السنوات	2010	1011	1012	السداسي الأول من2013
المؤسسات الخاصة	618515	511856	711275	747387
المؤسسات العامة	557	572	557	547
نشاطات حرفية	-	146881	-	-
المجموع	619072	659309	711832	747934

المصدر: شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، دور برامج التنمية الجزائرية (2001 ـ 2014) في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات، مداخلة موجهة لفعاليات الملتقى الدولي، جامعة المسيلة، يومي28 – 29 أكتوبر، 2014، دون ذكر الصفحة.

من خلال الجدول يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتزايد باضطراد من سنة لأخرى، وأنه خلال هذه الفترة (من 2010 وإلى غاية السداسي الأول من سنة2014) تم إنشاء 177010 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

كما يلاحظ أنه في سنة 2010 عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، ويتمثل هذا التزايد في إنشاء 31612 مؤسسة جديدة مع التراجع ب 34 مؤسسة عمومية

[1]. نظيرة قلادي، محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص15.

والتي أصبحت غير موجودة في محفظة مؤسسات التسيير والمساهمة، ليصبح إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2010 يقدر ب31587 مؤسسة جديدة، منها 23417 خاصة ذات شخصية معنوية والتي تمثل المؤسسات المصغرة الحصة الكبرى منها بنسبة97%، والمؤسسات المتوسطة ب68 مؤسسة (30 في قطاع الخدمات)[1].

2. تطور عدد مناصب العمل خلال الفترة (2010 ـ 2014)

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حوالي 1848117 عاملا في الجزائر أي ما نسبته 58,95% من عدد العمال الجزائريين، وهي تتطور من سنة إلى أخرى، ممثلة بالجدول التالي[2]:

الجدول رقم (15): تطور عدد مناصب العمل (2010 ـ 2014)

السنوات	2010	2011	السداسي الأول 2013
المؤسسات الخاصة	1577030	1675111	1869363
المؤسسات العمومية	48656	48086	46132
المجموع	1625686	1724197	1915495

المصدر: شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، مرجع سابق، دون ذكر الصفحة.

من خلال الجدول نلاحظ تطور حجم التشغيل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ: 1625686 سنة 2010 أين كان عدد هذا النوع من المؤسسات 619072 مؤسسة، لينتقل عدد العمالة المشغلة إلى: 1915495 بعدد مؤسسات يقدر ب: 747934 مؤسسة خلا السداسي الأول من سنة 2013.

كما نلاحظ أن نسبة تطور مناصب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر ب: 5,11% في سنة 2010 عن السنة السابقة، وتحقق هذا التطور عن طريق المؤسسات

[1] . شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، مرجع سابق، دون ذكر الصفحة.

[2] . سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سابق، ص8.

الخاصة بنسبة 5,5%، في حين تراجعت مناصب العمل في المؤسسات العمومية بحوالي: 6%، نتيجة تراجع عددها.

أما في سنة 2011 تقدر نسبة التطور بحوالي: 3%، تحققت أساسا عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بحوالي: 3% في حين ساهمت المؤسسات العمومية بحوالي: 0,6% من إجمالي التشغيل[1].

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010 ـ 2014)

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام من سنة لأخرى ونلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(16): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام(2010 ـ 2014) **الوحدة: بالمليار دينار**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الداخل الخام	11991,6	14526,6	16115,4	16569,3	17730,7
الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	7811,2	9284,1	10579,0	11601,5	12741,0
الناتج الداخلي الخام خارج قطاع الفلاحة	10976,3	13343,4	14693,7	14941,1	15995,1
الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وقطاع الفلاحة	6795,9	8100,9	9157,3	9973,5	11005,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الجزائري عن الموقع: http://www.ons.dz/

بتاريخ: 2015/05/20.

[1] ـ شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، مرجع سابق، دون ذكر الصفحة.

من خلال الجدول نلاحظ تطور الناتج الداخلي الخام من سنة إلى أخرى ففي سنة 2010 كان مجموع الناتج الداخلي الخام 11991,6 مليار دينار بمعدل نمو قدر ب36% ، بينما وصل إلى 17730,7 مليار دينار سنة 2014 بمعدل نمو 41%.

4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2010 ـ 2014)

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بشكل كبير من خلا الجدول التالي:

الجدول رقم(17): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2010 ـ 2013) بالنسب %

السنوات	2010	2011	2012	2013
القطاع العام	48,8	52,0	48,9	43,7
القطاع الخاص	51,2	48,0	51,1	56,3
القطاع العام خارج المحروقات	15,8	15,6	14,9	14,0
القطاع الخاص خارج المحروقات	84,2	84,4	85,1	86,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الجزائري عن الموقع: **http://www.ons.dz/**

بتاريخ: 2015/05/20.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في القيمة المضافة بشكل كبير وخاصة في القطاع الخاص، حيث كانت تقدر ب51,2% سنة 2010، في حين وصلت إلى 56,3% سنة2013. بينما تتناقص النسب في القطاع العام حيث كانت 48,8% سنة 2010، وانخفضت إلى 43,7% سنة 2013.

خلاصة:

وكخلاصة لما سبق عرضه في هذه الدراسة يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر والتي تم تدعيمها من خلال البرامج التنموية خلال الفترة (2001 ـ 2014) استطاعت أن تحتل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي الوطني، وأن ترتقي وتتطور بصفة ملحوظة خلال فترة محددة وبمعدلات متزايدة ومتفاوتة.

خاتمة:

أصبح موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية، فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، باعتبارها من أفضل وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية ووسيلة ايجابية لفتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة.

ولهذا سعت الجزائر عبر مخططاتها وبرامجها التنموية (2001 ـ 2014) إلى استهداف بناء اقتصاد يرتكز أساسا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها مصدرا مهما للابتكار وتنمية روح المبادرة، ومن ثم خلق الثروة وتحقيق تنمية اقتصادية، وبالتالي تطوير الاقتصاد الجزائري.

بعد تحليل الموضوع من مختلف جوانبه وفقا لإشكالية البحث المطروحة والإجابة على التساؤلات الفرعية، توصلنا إلى اختبار نتائج الفرضيات، بالإضافة إلى جملة من النتائج التي قادتنا بدورها إلى مجموعة من التوصيات، وكذلك تحديد آفاق البحث.

أولا: اختبار الفرضيات

- ✓ بالنسبة للفرضية الأولى فهي محققة بالتطرق إلى تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي.
- ✓ أما الفرضية الثانية فصحتها تبرز من خلال تجسيد سياسات تعمل على تأقلم وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ فيما يخص الفرضية الثالثة صحيحة ومحققة من خلال الأثر الايجابي لبرامج الإنعاش الاقتصادي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: نتائج الدراسة

- ✓قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يحتل حيزا هاما في الإستراتيجية التنموية للجزائر.
- ✓تسعى الدولة جاهدة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج التنموية.
- ✓ينمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل عالي، مما يساهم في خلق مناصب الشغل.
- ✓التطور الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001 ـ 2014).
- ✓تؤثر البرامج التنموية تأثيرا إيجابيا على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: الاقتراحات

- ✓الاستمرار في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن.
- ✓التخفيف من الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على توفير المناخ المناسب لأسواقها.
- ✓توفير المزيد من الدعم لهذا النوع من المؤسسات في البرامج التنموية القادمة، إلى جانب السهر على التطبيق الجيد للقوانين الصادرة والداعمة لها.

قائمة المراجع

الكتب:

1. جمعة فايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2001.
2. جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب.
3. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية التحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
4. خوني رابح وحساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2008.
5. دادي ناصر عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998.
6. راغب فريد النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب، الجامعة الإسكندرية، 1996.
7. صخري عمر، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003.
8. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، دار الجامعة، ط1، الإسكندرية، 2009.
9. عوض الله عبد السلام صفوت، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
10. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
11. نايف سعاد برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005.

12. نصر كاسر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد للنشر، ط1، عمان، 2006.
13. يسري عبد الرحمان، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية، مصر، 1996.

الرسائل والأطروحات:

1. أتشي شعيب، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
2. أوبختي نصيرة، "تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق– دراسة حالة قطاع النسيج بولاية تلمسان–" رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013–2014.
3. بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
4. حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011.
5. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر: 1990–2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
6. عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة مسيلة، 2007.

7. قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
8. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل فهمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.
9. محسن عواطف ، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008.

الدورات والملتقيات:

1. برباش توفيق، كشاط أنيس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين الواقع والمأمول، أبحاث المؤتمر الدولي"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة سطيف1، يومي 11 -12 ماي 2013 .
2. بريبش السعيد و آخرون، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.
3. بن عنتر عبد الرحمان و آخرون، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة و أساليب دعمها و دعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، أيام 25-28 ماي 2003.
4. بوقصبة شريف، بوعبد الله علي، دور برامج التنمية الجزائرية (2001-2014) في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع المحروقات، مداخلة موجهة لفعاليات الملتقى الدولي، جامعة المسيلة، يومي 28-29 أكتوبر 2014.

5.بوهزة محمد، بوحرود فتيحة، أثر الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة سطيف1، يومي 11 -12 ماي 2013.

6.جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة "، جامعة سطيف 1، يومي 29 /30 مارس 2013.

7.سعود وسيلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة، دراسة حالة ولاية البويرة، للفترة 2009-2013، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، يومي 28،29 أكتوبر 2014.

8. سلاوتي حنان، خرزي عمر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، دراسة تجارب بعض الدول، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر، جامعة المسيلة، بيومي 28-29 أكتوبر 2014.

9. طبايبية سليمة، عناني ساسية، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي(2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة سطيف1، يومي 11 -12 ماي 2013.

10. غراب رزيقة، آثار البرامج الاستثمارية على نمو وتطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة سطيف1، يومي 11 -12 ماي 2013 .

11. قدي عبد المجيد و آخرون، محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، يومي 22-25 نوفمبر 2006.
12. قلادي نظيرة، محمد الأمين وليد طالب، "دور المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة خلال الفترة (2001-2004)"، أبحاث المؤتمر الدولي"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة سطيف1، يومي 11 -12 ماي 2013.
13. محسن عواطف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحقيق التنمية وتحديات العولمة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، إستراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقلة، أيام 18-19 أفريل 2012.
14. معطى الله خير الدين، بزازي سامية، البرامج التنموية و أثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة سطيف1، يومي 11 -12 ماي 2013.
15. ميلود مهدي، دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إصلاح المنظومة البنكي المركز الجامعي بشار، يومي 24-25 أفريل 2006.
16. ناصر سليمان ومحسن عواطف، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، يومي 28-29 أكتوبر 2014

المجلات:

1. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية-العدد الثاني عشر، جامعة الشلف-الجزائر، ديسمبر 2012.
2. زيتوني عمار، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد رقم9، 2006.
3. صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2004/03.
4. مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد2012/10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
5. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مشروع قانون تمهيدي توجيهي حول ترقية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، جوان 2001.

المواقع الالكترونية:

الديوان الوطني للإحصاء الجزائري عن الموقع: http://www.ons.dz/
بتاريخ: 2015/05/20.

الملخص

شرعت الجزائر في تجسيد برامج ومخططات هامة (2001 ـ 2014) تكمل بعضها البعض، تمثلت أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 ـ 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 ـ 2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 ـ 2014)، تهدف من خلالها إلى إنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ الملائم لترقيته وتطوره حتى يكون الركيزة الأساسية لتنمية الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرامج التنموية، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

Résumé:

Algérie a commencé dans la réalisation de schémas et programmes importants sont intégrés les uns aux autres ont consisté principalement à le programme soutenir la reprise économique et de programme complémentaire pour soutenir la croissance et de consolidation du programme de croissance économique vise a travers ces programmes de relancer secteur les petites et moyennes entreprises et de fournir l'environnement approprié et promu et développé a fin d'être le principal pilier du développement et l'économie.

Mots clés :

Petites et moyennes entreprises, Les programmes de développement Soutenir le programme de relance économique, Des programmes complémentaire pour soutenir la croissance, La consolidation des programmes de croissance économique.